مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

قرارات

الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي

(القاهرة | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025)

الفهرس

الموضوع	رقم القرار	رقم الصفحة
تقديم		**7**
القسم الأول القرارات		**15**
البند الأول : تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي **القسم الأول**		**17**
- قرار بشأن تقرير المدير العام : (التنويع الاقتصادي كمسار للتنمية : الاقتصادات الواعدة في الدول العربية)	**1765**	**17**
القسم الثاني		**21**
- قرار بشان نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2024 .	**1766**	**21**
ملاحق (القسم الثاني) : - الملحق رقم (1) : قرار بشأن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية (2025) .	**1767**	**23**
- الملحق رقم (2) : قرار بشأن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (2025) .	**1768**	**24**
- الملحق رقم (3) : قرار بشأن تقرير حول مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال.	**1769**	**25**
البند الثانى : **النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة**		**26**
- **أولاً : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية (101 - 102) فيما بين الدورتين (50) و(51) لمؤتمر العمل العربي:**	**1770**	**26**

الموضوع	رقم القرار	رقم الصفحة
- **ثانياً: ملاحق القسم الثاني :** 1- الملحق الأول : قرار بشـــأن تقرير عن نتـائج أعمـال الـدورة (114) للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي العربي (القاهرة : 1 – 5 سبتمبر / أيلول 2024).	**1771**	**27**
2- الملحق الثاني : تقرير عن نتائج أعمال الـدورة (115) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي العربي (القاهرة ، 9 – 13 فبراير/ شباط 2025).	**1772**	**28**
البند الثالث : متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق	**1773**	**29**
البند الرابع : المسائل المالية والإدارية		**30**
- أولا : قرار بشـــأن الموقف المـالى لمنظمـة العمـل العربيـة من حيـث المســـاهمـات والمتأخرات على الدول الأعضـــاء كما فى 2025/4/1 .	**1774**	**30**
- ثانيا : (أ) تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبى الحســـابات عن الحســـابات الختـاميـة للســـنـة المـاليـة المنتهيـة فى (2024/12/31).	**1775**	**32**
- (ب) تقرير الرقابة الداخلية	**1776**	**33**
- ثالثا : قرار بشـــأن التوصـــيات العامة للجنة المالية :	**1777**	**34**
البند الخـامس : تطبيق اتفاقيات وتوصـــيات العمل العربية.	**1778**	**35**
البند الســـادس : مذكرة المدير العام لمكتب العمل الـعـربـي حـول الـدورة (113) لمؤتمر العمـل الـدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2025	**1779**	**36**

الموضوع	رقم القرار	رقم الصفحة
البند السابع : تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية		**40**
1- قرار بشأن تشكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية للفترة (2025 – 2027)	**1780**	**40**
2- قرار بشأن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية للفترة (2025 – 2027)	**1781**	**42**
3- قرار بشأن تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي للفترة (2025 – 2027)	**1782**	**43**
4- قرار بشأن تشكيل لجنة شؤون عمل المرأة العربية للفترة (2025 – 2027)	**1783**	**44**
5- قرار بشأن تشكيل لجنة الخبراء القانونيين للفترة (2025 – 2028)	**1784**	**46**
البند الثامن : السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي .	**1785**	**47**
البند التاسع : العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.	**1786**	**48**
البند العاشر : تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى (2026)		**49**
- أولا : قرار بشأن تحديد مكان انعقاد الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي لعام 2026 :	**1787**	**50**
- ثانيا : قرار بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي لعام :2026	**1788**	**50**

الموضوع	رقم القرار	رقم الصفحة
القسم الثاني المرفقات		53
1- برقية فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصـــر العربية – راعي المؤتمر		55
2- إعلان مبـادئ حول " تعزيز التنويع الاقتصـــادي والانتقال نحو الاقتصـــادات الواعدة "		59
3- الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال.		71
4- تقرير لجنـة تطبيق اتفاقيات وتوصـــيات العمل العربية		103
5- تقرير لجنة السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي .		115
6- تقرير لجنة العناقيد الاقتصـــادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.		125

تـقـديـــــم

(1) برعايــة كريمــة مــن **فخامــة الــرئيس / عبــد الفتــاح السيســي – رئــيس جمهوريــة مصــر العربيــة** ، واســتنادا إلــى نــص الفقــرتين (الأولــى والثانيــة) مــن المــادة الخامســة مــن دســتور منظمــة العمــل العربيــة، والمــادة الثالثــة مــن نظــام العمــل بــالمؤتمر، عقــدت منظمــة العمــل العربيــة الــدورة الحاديــة والخمســين لمــؤتمر العمــل العربــي فــي القــاهرة بجمهوريــة مصــر العربيــة خــلال الفتــرة مــن 19 – 26 إبريل / نيسان 2025.

(2) شــارك فــي أعمــال المــؤتمر (387) عضــواً يمثلــون أطــراف الإنتــاج الثلاثــة مــن (21) دولــة عضــو فــي منظمــة العمــل العربيــة علــى النحــو التالي:

- أعضاء حكوميون (165)

برئاسة : (15) وزير زائر ، و (4) رؤساء وفود

- أصحاب أعمال (88)
- عمال (134)

- كمــا شـــارك ممثلو الأمــانــة العــامــة لجــامعــة الــدول العربيــة وعــدد من المنظمـات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصـــفة مراقب ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (65) عضواً.

(3) عقدت جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 2025/4/19، بحضور **معالي السيد / محمد جبران – وزير العمل بجمهورية مصر العربية ممثل فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية – راعي المؤتمر، ومعالي السيد / أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتور / محمد سعيد الزعوري - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية - رئيس المؤتمر، وسعادة السيد / محمد الجيطان – نائب رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية،** وعدد كبير من رؤساء وممثلي المنظمات العربية والدولية والشخصيات العامة والسفراء ومندوبي الدول العربية لدى جامعة الدول العربية.

وقد ألقيت في الجلسة الافتتاحية :

- **كلمة سعادة السيد / محمد الجيطان**

  نائب رئيس غرفة صناعة الأردن / المملكة الأردنية الهاشمية

  نائب رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

- **كلمة سعادة السيد / فايز علي المطيري**

  المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **كلمة معالي السيد / أحمد أبو الغيط**

  الأمين العام لجامعة الدول العربية

- **كلمة معالي الدكتور / محمد سعيد الزعوري**

وزير الشـــؤون الاجتمـاعيـة والعمـل /

الجمهورية اليمنية

رئيس المؤتمر

- **كلمة فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي**

رئيس جمهوريـة مصـــر العربية وراعي

المؤتمر

يلقيهـا معـالي الســـيد / محمـد جبران –

وزير العمل

(4) هيئة رئاسة المؤتمر :

شكل المؤتمر هيئة رئاسته على النحو التالي :

- **معالي الدكتور / محمد سعيد الزعوري**

وزير الشـــؤون الاجتمـاعيـة والعمل - الجمهورية اليمنية

رئيس المؤتمر

- **معالي السيد / أحمد علي عبد الرحمن نور**

حكومات / جمهورية السودان

نائباً للرئيس عن فريق الحكومات

- **الدكتور / عبد الغني بن بكر الصائغ**

أصحاب أعمال / المملكة العربية السعودية

نائباً للرئيس عن فريق أصحاب الأعمال.

- **الدكتور / بشارة الأسمر**

عمـــال / الجمهورية اللبنانية

نائباً للرئيس عن فريق العمال

(5) هيئة رئاسة الفرق الثلاثة :

(أ) فريق الحكومات :

1. **السيد / بو علام عيساوي — الجزائر/ رئيساً**
2. **السيد / هلال مأمون عبد الله هلال — مصر / نائباً للرئيس**
3. **السيدة / خديجة طويل — المغرب / مقرراً**

(ب) فريق أصحاب الأعمال :

1. **السيد / سمير عبد الله ناس — البحرين / رئيساً**
2. **السيد / عبده حمزه ادريس — السودان / نائباً للرئيس**
3. **السيدة / ابتسام بنت فهد السعيد — السعودية / مقرراً**

(جـ) فريق العمال :

1. **السيد / عبد المنعم الجمل مصر / رئيساً**
2. **السيد / محمد صالح موريتانيا / نائباً للرئيس**
3. **السيد / جمال قادري الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مقرراً**

(6) جدول أعمال المؤتمر :

** تضمن جدول أعمال الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي لعام 2025 البنود التالية :

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي .
2. النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة .
3. متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4. المسائل المالية والإدارية.
5. تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6. مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2025).
7. تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية

- مجلس إدارة منظمة العمل العربية (2025 – 2027)
- هيئة الرقابة المالية والإدارية بمنظمة العمل العربية (2025 – 2027)
- لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي (2025 – 2027)
- لجنة شؤون عمل المرأة العربية (2025 – 2027)
- لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028)

8. بند فني حول " السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي ".
9. بند فني حول " العناقيد الاقتصـــادية مدخل اســـتراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة".
10. تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي 2026

(7) اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن المؤتمر :

انبثقت عن المؤتمر اللجان التالية :

- اللجنة التنظيمية .
- لجنة اعتماد العضوية .
- لجنة الصياغة
- اللجنة المالية .
- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .
- لجنة السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي.
- لجنة العناقيد الاقتصـــادية مدخل اســـتراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

(8) أعـــــرب المشـــــاركون عـــن تقـــــديرهم وشكـــــرهم **لفخامـــة الـــرئيس / عبـــد الفتـــاح السيســـي – رئـــيس جمهوريـــة مصـــر العربيـــة** لرعايتـه الكريمـة لأعمـال المـؤتمر ، وبعـث أعضـاء المـؤتمر برقيـة شـكر وتقـدير إلـى **فخامـة الـرئيس / عبـد الفتـاح السيسـي** فـي ختـام أعمـال المؤتمر**(مرفق رقم 1).**

(9) القرارات والتوصيات :

** بعد مناقشـات مسـتفيضـة لبنود جدول الأعمال ، سـواء من خلال اللجان الفنية والنظامية المنبثقة عن المؤتمر ، أو من خلال المناقشـــات التي دارت في الجلســـات العامة ، اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات بشـــأن البنود المدرجة على جدول أعماله والموضحة في هذه الوثيقة .

* * * *

القسم الأول

القرارات

البنـد الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى

القسم الأول :

- قرار بشـــأن تقرير المـدير العـام لمكتـب العمـل العربي حول " التنويع الاقتصادي كمسار للتنمية : الاقتصادات الواعدة في الدول العربية "

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025)

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول **" التنويع الاقتصـادي كمسـار للتنمية: الاقتصـادات الواعدة في الدول العربية "** (القسم الأول من البند الأول) ،

وبعد الاســتماع إلى كلمات أصـــحاب المعالي الوزراء والســـادة رؤســـاء وأعضاء الوفود حول هذا الموضوع،

وبعد الاستماع إلى المداخلات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي،

يقـــــرر :

أولاً: تقديم الشكر إلى سعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية على تقريره المعنون"التنويع الاقتصـــادي كمســـار للتنمية: الاقتصـــادات الواعدة في الدول العربية " وعلى كافة المقترحات الواردة بـه ، حيث يقدّم هذا التقرير الهام أرضـــية توافق وتشـــارك بين أطراف الإنتـاج الثلاثة لتعزيز العمل على وضـــع الخطط والبرامج الرامية إلى انتهاج ســياســات التنويع الاقتصـــادي ودعم الانتقال نحو الاقتصـــادات الواعدة في الدول العربية.

كما يثمّن المؤتمر، مبادرة المدير العام الواردة في تقريره والمتعلقة بإعلان مبادئ حول " تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة " والتي ترتكز على بناء توافق والتزام مشترك بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لتنسيق الجهود وتقريب الرؤى لتعزيز التعاون بين الدول العربية، وتوفير إطار استرشادي يحدد المسارات نحو التحولات الاقتصادية الواعدة في المنطقة العربية، مع مراعاة خصوصيات كل دولة وإمكاناتها الاقتصادية.

ثانياً : اعتماد إعلان مبادئ حول " تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة " **(مرفق رقم 2)**

ثالثاً : دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية للعمل على اتباع سياسات اقتصادية متكاملة ووضع خطط استراتيجية، تهدف إلى تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة وذلك من خلال :

1. **تنمية رأس المال البشري وتعزيز الابتكار، وذلك من خلال:**

- تحديث المناهج التعليمية ومنظومة التدريب المهني لمواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، والتركيز على الاقتصاد الرقمي والصناعات المتقدمة.
- تعزيز البحث العلمي وريادة الأعمال والتطوير التكنولوجي وتمويل المشاريع الابتكارية.
- تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني والتعليم التقني.

2. تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، عبر:

- تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية لتحفيز ريادة الأعمال، مع تعزيز الشفافية والاستثمار الأجنبي.
- تطوير نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة والصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة.
- توسيع نطاق التمويل الميسر والاستثمارات طويلة الأجل.
- تعزيز الشفافية في إصدار التراخيص والتشريعات لضمان بيئة أعمال تنافسية.

3. دعم التحول نحو الاقتصادات الواعدة التالية:

- الاقتصاد الرقمي: الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز التحول التكنولوجي في القطاعات التقليدية.
- الاقتصاد الأخضر: تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات المستدامة.
- الاقتصاد الأزرق: استغلال الموارد البحرية بشكل مستدام لدعم التنمية الاقتصادية.
- الاقتصاد الدائري : تعزيز سياسات إعادة التدوير والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.
- الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي): دعم الصناعات الثقافية والإبداعية كرافد اقتصادي جديد.

- الاقتصـــاد الاجتمـاعي والتضـــامني: تعزيز دور التعـاونيـات والمؤســســات الاجتماعية والتعاضــديات والمبادرات المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة.
- اقتصـــاد الرعـايـة (البنفســجي): تطوير الخـدمـات الصـــحيـة والاجتماعية، والتعليمية لتعزيز كفاءة رأس المال البشري.

4. دعم الصـــناعات التحويلية وتعزيز التجارة والتكامل الاقتصـــادي العربي، عبر:

- دعم الصـــنـاعـات التحويليـة ذات القيمـة المضـــافـة العـاليـة؛ مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
- تيســـير التجـارة البينيـة العربيـة عبر تقليـل الحواجز الجمركيـة والإدارية وتعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية.
- إطلاق منصـــات رقمية متكاملة لتســـهيل تبادل المعلومات حول الأسـواق، وسـلاسـل الإمداد، والفرص الاسـتثمارية في القطاعات الواعدة.

5. تعزيز الحوار الاجتماعي وضمان انتقال عادل نحو الاقتصادات الواعدة، من خلال:

- تعزيز آليات التفاوض والحوار الاجتماعي لإشراك جميع الأطراف في صياغة سياسات اقتصادية تضمن عدالة التحولات الاقتصادية.
- تحديث تشريعات العمل لحماية حقوق ومكتسبات العمال.
- تطوير ســياســات الحماية الاجتماعية بما يضــمن شــروط العمل اللائق.

(قرار رقم 1765 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

القسم الثاني:

- قرار بشأن تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2024

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشـأن نشـاطات وإنجـازات منظمـة العمـل العربيـة خلال عـام 2024 (القســم الثـاني من البنـد الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي، وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بأنشطة وإنجازات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2024 مع الإشادة بالفعاليات والأنشطة المنفذة .
2. توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي والعاملين به والمعاهد والمراكز التابعة لمنظمة العمل العربية على الجهود التي بذلوها في تنفيذ البرامج والأنشطة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
3. تسمية السادة التالية أسماؤهم لعضوية المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي لمدة سنتين من تاريخه:

1- السيد / عبد المنعم عوض عطا المنان (حكومات / السودان)

2- السيد / محمد دقيش (أصحاب أعمال / الجزائر)

3- السيد / عثمان الجلولي (عمال / تونس)

(قرار رقم 1766 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

ملاحق القسم الثاني :

الملحق رقم (1) : قرار بشـأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية (2025)

إن مـؤتمـر العمـل العـربي المنعقـد فـي دورتـه الحادية والخمسين (القاهـرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعـد الاطـلاع علـى تقريـر نتـائج أعمـال الـدورة (44) للجنـة الحريـات النقابية (2025) (الملحق رقم (1) من القسم الثاني / البند الأول) ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقـرر :

1- أخذ العلم بنتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية (2025).

2- التأكيد على أهمية دعم الحوار الثلاثي بين الشركاء الاجتماعيين، وتعزيز الحقوق والحريات النقابية، واحترام الأحكام القضـائية والالتزام بما ورد بالاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة المصادق عليها.

(قرار رقم 1767 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

الملحق رقم (2) : قرار بشـأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (2025)

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على تقرير نتـائج أعمـال الدورة (23) للجنـة شـــؤون عمل المرأة العربية (2025) (الملحق رقم (2) من القسم الثاني / البند الأول) ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

- أخـــذ العلـــم بنتـــائج أعمـــال الـــدورة (23) للجنـــة شـــؤون عمـــل المـرأة العـــربية (2025).

(قرار رقم 1768 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

الملحق رقم (3) : قرار بشـأن تقرير حول مشـروع الاسـتراتيجية العربية لريادة الأعمال.

إن مـؤتمـر العمـل العـربي المنعقـد فـي دورتـه الحادية والخمسين (القاهـرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وتنفيـذاً لقـرار مؤتمـر العمل العربي رقم (1670) في دورته السـابعة والأربعين ، (لعام 2021) ، بشـأن تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال ،

وبعد الاطلاع على تقرير حول مشـروع الاسـتراتيجية العربيـة لريـادة الأعمال (الملحق رقم (3) من القسم الثاني / البند الأول) ،

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الإدارة في دورته (102) ، بشـأن **مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال ،**

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقـرر :

1. اعتماد الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال **(مرفق رقم 3).**
2. تكليف مكتب العمل العربي بتعميم الاسـتراتيجية العربيـة لريـادة الأعمال على أطراف الإنتاج الثلاثة والجهات ذات الصلة .
3. دعوة الدول العربية إلى الاسـترشـاد بالاسـتراتيجية العربية لريادة الأعمال كمرجعية أسـاسـية عند تطوير أو مراجعة الاسـتراتيجيات الوطنية في هذا السياق .

(قرار رقم 1769 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البنـد الثـانـي

النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على البند الثاني من جدول الأعمال بشـــأن تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية فيما بين الدورة (50) والدورة (51) لمؤتمر العمل العربي،

وبعد الاســـتماع إلى الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الإدارة في الجلســـة الافتتاحية،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي، وبنتيجة المناقشات والمداولات،

أولاً : قـــرار بشـأن تقريـر عـن نتـائج أعمـال دورتـي مجلـس إدارة منظمـة العمـــل العربيـــة (101 - 102) فيمـــا بـــين الـــدورتين (50) و(51) لمؤتمر العمل العربي:

يقـــــرر :

1. أخـذ العلم بنتـائج أعمـال مجلس إدارة منظمـة العمـل العربيـة في دورتيـه المنعقدتين فيما بين دورتي مؤتمر العمل العربي (50) لعام 2024 و (51) لعام 2025 ، وهما :
   - الدورة العادية (101) لمجلس الإدارة (أكتوبر/ تشرين الأول 2024)
   - الدورة العادية (102) لمجلس الإدارة (فبراير/ شباط 2025)

2. الموافقة على استثمار مبنى هارون المملوك لمنظمة العمل العربية بما يحقق الاستفادة المثلى من أصول المنظمة، والاسترشاد بتجارب المنظمات العربية المتخصصة في هذا الشأن، وتفويض المدير العام لمكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.

(قرار رقم 1770 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

ثانياً : ملاحق البند الثاني :

الملحق الأول : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية (سبتمبر / أيلول 2024)

يقـــرر :

1. أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية (سبتمبر / أيلول 2024) .
2. تكليف مكتب العمل العربي بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية.

(قرار رقم 1771 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

الملحق الثاني : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية (فبراير/ شباط 2025)

يقـــرر:

1. أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية (فبراير/ شباط 2025).
2. تكليف مكتب العمل العربي بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية.

(قرار رقم 1772 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البنـد الثالـث

متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق

- قرار بشأن متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق :

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصـــة بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الخمســين لمؤتمر العمل العربي (بغداد، 27 إبريل / نيسان – 4 مايو / أيار 2024) (البند الثالث من جدول الأعمال)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي، وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بكافة الإجراءات التي اتخذها مكتب العمل العربي لتنفيذ قرارات الدورة الخمسين لمؤتمر العمل العربي لعام 2024 .
2. الإشـــادة بالجهود المبذولة من قبل مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز في تنفيذ قرارات المؤتمر .

(قرار رقم 1773 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البنـد الرابـع

المسائل المالية والإدارية

إن مـؤتمـر العمـل العـربي المنعقـد فـي دورتـه الحادية والخمسين (القاهـرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على التقرير الخاص بالموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى تاريخ 2025/4/17 (البند الرابع / أولاً) ،

وبعد الاطلاع على توصيات مجلس الإدارة في هذا الشأن ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها ممثل السكرتير العام في اللجنة المالية،

وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر ،

يقـرر .

أولا : قرار بشأن الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى تاريخ 17 / 4 / 2025:

1. أخذ العلم بالموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء.
2. تقديم الشكر والتقدير إلى الدول التي سددت مساهماتها في موازنة منظمة العمل العربية لعام 2025:

- دولة الإمارات العربية المتحدة
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية السودان
- سلطنة عُمان

- دولة قطر
- دولة الكويت
- جمهورية مصر العربية
- المملكة المغربية
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وكذلك الدول التي سددت على حساب المتأخرات:

- جمهورية العراق
- المملكة المغربية
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية

3. حث الدول الأعضـــاء التي لم تســـدد مســـاهماتها في موازنة المنظمة لعام 2025 والدول التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة بتسديد مساهماتها.
4. التـأكيد على الـدول الأعضـــاء التي عليهـا متـأخرات للاســـتفـادة من قرار المجلس الاقتصـادي والاجتماعي رقم (2275) الصـادر عن الدورة (105) بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء .

(قرار رقم 1774 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

ثانيا : (أ) قرار بشـــأن تقرير هيئـة الرقابـة المـاليـة والإداريـة لمنظمة العمل العربيـة ، وتقـارير مراقبي الحســـابات عن الحســـابات الختامية للســنة المالية المنتهــية في 2024/12/31 لكل من (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة) :

يقـــرر :

1- بشـــأن تقرير هيئـة الرقـابـة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية، ورد مكتب العمل العربي على ملاحظات هيئـة الرقـابـة المـالية، وتقرير مراقب الحســابات عن الحســاب الختامي لمكتب العمل العربي / القاهرة للســنة المالية المنتهية في 2024/12/31 :

* المصـــادقة على تقرير هيئـة الرقـابـة المـاليـة والإداريـة، وتقرير مراقب الحسـابات عن الحسـاب الختامي لمكـــتب العمل العربي / القاهرة للسـنة المالية المنتهية في 2024/12/31.

2- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، ورد المعــهد العربي للثـــقافة العماليـــــــــــة وبحوث العمل / الجزائر، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31.

* المصـــادقة على تقرير هيئـة الرقـابـة المـاليـة والإداريـة، وتقرير مراقب الحســابات عن الحســاب الختامي للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمـــل / الجـــزائر للســـنة الماليـــة المنتهـية في 2024/12/31 .

3- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، ورد المركز العربي لتنمـــــية الموارد البـــشرية / طرابلس/ ليبيا، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للسـنة المالية المنتهـية في 2024/12/31.

* المصـــادقة على تقرير هيئـة الرقـابـة المـاليـة والإداريـة، وتقرير مراقب الحسـابات عن الحسـاب الختامي للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابـــلس / ليبيا، للســنة الماليـــة المنتهـية في 2024/12/31 .

4- بشـأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، ورد المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم ، وتقرير مراقب الحسـابات عن الحسـاب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 .

* المصـــادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي للتأمينات الاجتـــماعية / الخرطـــوم للســـنة المالية المنتهـــية في 2024/12/31 .

5- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، ورد المعهد العربي للصـــحة والســـلامة المـــهنية / دمشـــق، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للســـنة المالية المنتهـــية فـــي 2024/12/31 .

* المصـــادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية/ دمشق للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 .

(قرار رقم 1775 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

(ب) تقرير الرقابة الداخلية.

يقـــرر:

1- أخذ العلم بالتقرير.

2- تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات بشـأن تنفيذ التوصـيات والملاحظات التي وردت في التقرير.

(قرار رقم 1776 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

ثالثاً : قرار بشأن التوصيات العامة للجنة المالية :

1- التأكيد على الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة (105) رقم (2275) بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء.

2- التأكيد على منظمة العمل العربية بتنفيذ كل ما ورد في توصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية وفقاً للنظم واللوائح المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3- حث منظمة العمل العربية ودول المقر التي تضم المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة بسداد المبالغ المستحقة عليها.

4- التأكيد على توصية هيئة الرقابة المالية والإدارية بإحالة المتأخرات لما قبل عام 1990 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإيجاد الحل المناسب لها.

5- التأكيد على إدارة المنظمة مواصلة الجهود المبذولة لتحصيل المتأخرات والتي ترتب عليها انخفاض المتأخرات، وعلى جهودها المبذولة في الإيفاء بالالتزام بتوصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تحسين الإجراءات المالية والإدارية.

6- تقديم الشكر إلى رئيس وأعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية على أداء مهامهم على الوجه الأكمل، وانتهاء مدة ولايتهم والشكر موصول إلى السكرتارية الفنية للجنة المالية على الجهود المبذولة لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

(قرار رقم 1777 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

البنـد الخامـس

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

- **قرار بشأن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية :**

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والمتضـــمنة تقرير لجنة الخبراء القانونيين عن نتائج أعمال دورتها الخامســـة والأربعين (23 – 24 ديســـمبر / كـانون الأول 2024)، (البنـد الخـامس من جدول الأعمال)،

وبعـــد الاطـــلاع علـــى توصـــية مجلـــس الإدارة فـــي دورتـــه (102) (فبراير / شباط 2025)،

وبعد مناقشـــة تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصـــيات العمل العربية المنبثقة عن المؤتمر،

يقـــرر :

- اعتماد تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية **(مرفق رقم 4).**

(قرار رقم 1778 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البنـد السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي

حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف ، يونيو / حزيران 2025)

- قرار بشـأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2025)

إن مـؤتمـر العمـل العـربي المنعقـد فـي دورتـه الحادية والخمسين (القاهـرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2025) (البند السادس من جدول الأعمال)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي، وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقـرر :

أولاً: أ- اعتماد مشـروع جدول أعمال الاجتماع التنسـيقي الأول للمجموعة العربية المشـاركة في أعمال الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025، كما هو وارد في الوثيقة، ووفقاً للملاحظات التي أقرها المؤتمر، وتكليف مكتب العمل العربي بإضـافة ما يراه مناسـباً في ضوء أية مستجدات أو تطورات تحدث في المرحلة القادمة، وإحاطة المجموعة العربية علماً بذلك.

ب- الموافقة على تصورات ومقترحات منظمة العمل العربية بشأن تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي 2025.

ثانياً: تكليف مكتب العمل العربي بتعميم الدعوة على أطراف الإنتاج الثلاثة لحضور الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، واتخاذ الإجراءات اللوجستية والتنظيمية المناسبة لعقد وإنجاح هذا الاجتماع، مما يساعد على تفعيل مشاركة الوفود العربية في أعمال مؤتمر العمل الدولي 2025.

ثالثاً: تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن دعم الترشيحات العربية لشغل أحد المناصب المنبثقة عن المؤتمر.

رابعاً: تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي بما يلي:

أ. إعداد تقرير سنوي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين، والجولان السوري، وجنوب لبنان، وترجمة التقرير إلى اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

ب. اتخاذ الإجراءات اللوجستية والترتيبات التنظيمية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025، وتوفير التسهيلات والسبل اللازمة لإنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منه، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات والأطراف ذات العلاقة.

ج. تفعيل وتنفيذ قرارات مؤتمرات العمل العربية، ومجالس الإدارة السابقة الخاصة بدولة فلسطين.

خامساً: التأكيد على الطلب من منظمة العمل الدولية اعتماد دولة فلسطين كدولة غير عضو ، بصفة مراقب، تمهيداً للحصول على العضوية الكاملة.

سادساً : التأكيد على دعوة أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية إلى تضمين كلمات الوفود المشاركة في الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي ، طلب إعطاء العضوية الكاملة لدولة فلسطين في منظمة العمل الدولية.

سابعاً: التأكيد على الطلب من الدول العربية حشد التمويل اللازم للصندوق الفلسطيني للتشغيل، لتعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم.

ثامناً: التأكيد على استمرارية مناقشة ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة " والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام، في الجلسة العامة أو إحدى جلسات المؤتمر كبند دائم من بنود المؤتمر، وضرورة ترجمة التقرير إلى خطة عمل وبرامج تتبناها منظمة العمل الدولية نحو ضمان الحقوق الأساسية في العمل وتصحيح ظروف العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

تاسعاً: دعم جهود المدير العام لمكتب العمل العربي الهادفة إلى تعزيز علاقات التعاون بين المجموعة العربية ومنظمة العمل الدولية والمبنية على توحيد الرؤى والأهداف العربية في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة،

في ســـبيل تحقيق المزيد من المكاســـب للمنطقة العربية وفق تطلعاتها واحتياجاتها المستقبلية.

عاشراً: أخذ العلم بالمعلومات الأساسية حول بنود جدول أعمال الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (يونيو / حزيران 2025).

(قرار رقم 1779 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البنـد السابع

تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصـة بتشـكيل الهيئات الدسـتورية والنظامية بمنظمة العمل العربيـة (البند السابع من جدول الأعمال)،

وبعد الاطلاع على ترشيحات الفرق الثلاثة لممثليها في هذه الهيئات،

أولاً : قرار بشـأن تشـكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية للفترة (2025 – 2027).

يقـــرر

1. **تشـكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية للفترة (2025 – 2027) على النحو التالي :**

- **فريق الحكومات :**

- المملكة الأردنية الهاشمية - عضواً أصيلاً
- دولة الإمارات العربية المتحدة - عضواً أصيلاً
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - عضواً أصيلاً
- جمهورية مصر العربية - عضواً أصيلاً
- جمهورية السودان - عضواً إحتياطياً

- **عن فريق أصحاب الأعمال :**

- السيد / خليل الغرياني - (عضواً أصيلاً / تونس)
- الشيخ / راشد بن عامر المصلحي - (عضواً أصيلاً / سلطنة عُمان)
- السيد / محمدو ولد سيدي - (عضواً احتياطياً / موريتانيا)

- **عن فريق العمال :**

- السيد / ناصر بن عبد العزيز الجريد - (عضواً أصيلاً / السعودية)
- الدكتور / سر الختم الأمين عبد القادر - (عضواً أصيلاً / السودان)
- السيد / فواز الأحمد - (عضواً احتياطياً / سوريا)

2. توجيه الشكر والتقدير للسيد رئيس مجلس الإدارة والسيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة على الجهود التي بذلوها خلال فترة ولايتهم المنتهية.

(قرار رقم 1780 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

ثانيـاً : قـرار بشـأن تشـكيل هيئـة الرقـابة المـالية والإداريـة لمنظمـة العمل العربية للفترة (2025 – 2027):

يقـــرر

1- تشـــكيل هيئـة الرقـابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية (2025 – 2027) على النحو التالي :

- **<u>عن فريق الحكومات :</u>**
  - الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية - عضواً أصيلاً
  - جمهورية السودان - عضواً أصيلاً
  - جمهورية العراق - عضواً أصيلاً
  - دولة قطر - عضواً أصيلاً
  - المملكة المغربية - عضواً أصيلاً
  - دولة فلسطين - عضواً احتياطياً
  - الجمهورية اليمنية - عضواً احتياطياً
- **<u>عن فريق أصحاب الأعمال :</u>**
  - السيد / طلال محمود حجازي - (أصحاب أعمال / لبنان)
- **<u>عن فريق العمال :</u>**
  - السيد/ جبار طارش فارس - (عمال / العراق)

2- توجيه الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية على الجهود التي بذلوها خلال فترة ولايتهم المنتهية.

(قرار رقم 1781 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

ثالثاً : قرار بشأن تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي للفترة (2025 – 2027) :

يقـــــرر:

1. **انتخاب أعضـــاء المؤتمر في عضـــوية لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي (2025 – 2027) على النحو التالي :**

- ممثل الحكومات - السـيد / علي حسـين صـالح الشـاوي (العراق / عضواً أصيلاً)
- ممثل أصحاب الأعمال - السيد / حمد علي معيقل المري (قطر / عضواً أصيلاً)
- ممثل العمال - السـيد/ حفيظ حفيظ (تونس / عضـواً أصيلاً)

2. تكليف مجلس إدارة منظمة العمل العربية، في أول دورة انعقاد له تسمية ثلاثة من بين أعضـائه في لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي، وفقاً للتمثيل الثلاثي لاستكمال تشكيل اللجنة .
3. تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي تسـمية ثلاثة أعضـاء من ذوي الخبرة لعضـوية لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي، لاسـتكمال تشكيل اللجنة في ولايتها الجديدة استناداً إلى الفقرة (1) من المادة الأولى

من نظام عمل اللجنة، وعرض أســمائهم على مجلس الإدارة في دورته القادمة.

4. توجيه الشــكر والتقدير للســادة رئيس وأعضــاء لجنة الحريات النقابية بمكتــب العمـل العربي على الجهود التي بـذلوهـا خلال فترة ولايتهم المنتهية.

(قرار رقم 1782 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

رابعاً : قرار بشـأن تشـكيل لجنة شـؤون عمل المرأة العربية للفترة (2025 – 2027):

يقـــــرر :

1. **تشـكيل لجنة شـؤون عمل المرأة العربية للفترة (2025 – 2027) على النحو التالي:**

- **<u>عن فريق الحكومات :</u>**

1. السيدة / حياة بن إسماعيل - تونس
2. الأستاذة / ملاك العطاري - فلسطين
3. الدكتورة / نوره غانم الهاجري - قطر
4. السيدة / عواطف عبد الله أبودربالة - ليبيا
5. السيدة / خديجة طويل - المغرب

- **<u>عن فريق أصحاب الأعمال :</u>**

1. الدكتورة / ريهام عادل - مصر
2. السيدة / نرجيس لبريس - المغرب
3. السيدة / عائشة محمد الجاسم - الإمارات
4. السيدة / ابتسام بنت فهد السعيد - السعودية
5. الفاضلة / لجينة بنت محسن حيدر درويش - سلطنة عُمان

- **<u>عن فريق العمال :</u>**

1. السيدة / عايدة محي الدين - مصر
2. السيدة / رولا عز - فلسطين
3. السيدة / سناء شكيب واكد - سوريا
4. السيدة / خديجة ماء العينين - المغرب
5. الدكتورة / سناء العصفور - الكويت

2. دعوة المدير العام لمكتب العمل العربي لاختيار خمس عضــوات ومقررة لاستكمال تشكيل اللجنة وفقاً لنظام عملها .
3. توجيه الشــكر والتقدير لعضــوات لجنة شــؤون عمل المرأة العربية على الجهود التي بذلنها خلال فترة ولايتهن المنتهية.

(قرار رقم 1783 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

خامساً : قرار بشأن تشكيل لجنة الخبراء القانونيين للفترة (2025 – 2028)

يقـــــرر :

أولا : الموافقة على السادة التالية أسماؤهم لعضوية لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028) :

1. الأستاذ / حمادة أبو نجمة - المـمـلـكـة الأردنـيـة الهاشمية
2. الدكتور / علي فيصل الصديقي - مملكة البحرين
3. الدكتورة / إيمان خزعل - الجمهورية اللبنانية
4. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان - جمهورية مصر العربية
5. الدكتور / طارق الكدالي - المملكة المغربية

ثانيا : تقديم الشـــكر والتقدير للســـيدات والســـادة رئيس وأعضـــاء اللجنة على جهودهم المبذولة خلال فترة الولاية السابقة .

(قرار رقم 1784 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البند الثامن

السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي

- قرار بشأن السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي .

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الحادية والخمسين (القاهرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بشأن السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي (البند الثامن من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع،

يقرر :

- اعتماد تقرير لجنة السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي (مرفق رقم 5).

(قرار رقم 1785 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البنـد التاسع

العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

- قرار بشـــأن العنـاقيد الاقتصـــادية مدخل اســـتراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعـــــد الاطلاع على الوثيقة الخاصـــة بشـــأن العناقيد الاقتصـــادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة (البند التاسع من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع،

يقـــــرر :

- اعتماد تقرير لجنة العناقيد الاقتصـــادية مدخل اســـتراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ،(مرفق رقم 6).

(قرار رقم 1786 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

البند العاشر

تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى (2026)

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه الحادية والخمسين (القاهـــــرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتحديد مكان وجدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي لعام (2026) (العاشر من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على المادة الخامســة (الفقرتين الأولى والثانية) من دســتور منظمة العمل العربية بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر ،

وبعد الاطلاع على المادة التاســعة عشــرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن تحديد جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر ،

وبعد الاطلاع على توصــية مجلس الإدارة في دورته (102) بشــأن تحديد جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي،

وبعد الاســتماع إلى الإيضــاحات والمعلومات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي،

وعلى ضوء المناقشات ،

أولاً : قرار بشـــأن تحديد مكان انعقاد الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي لعام 2026 :

يقـــــرر :

1- عقد الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي في دولة المقر ما لم تتقدم أية دولة عضو بطلب لاستضافة أعمال المؤتمر .

2- تفويض المدير العام لمكتب العمل العربي قبول طلب أية دولة عضو ترغب في انعقاد المؤتمر على أرضـــها ، وإحاطة الدول الأعضـــاء علماً بذلك في الوقت المناسب.

(قرار رقم 1787 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

ثانياً : قرار بشـــأن تحديد جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي لعام 2026:

يقـــــرر :

تحديد جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026) على النحو التالي :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.

2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.

4- المسائل المالية والخطة والموازنة.

5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2026).

7- البند الفني حول " التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل " .

8- البند الفني حول " المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي " .

9- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي (2027).

(قرار رقم 1788 م . ع . ع . د 51 ، إبريل / نيسان 2025)

* * *

القسم الثاني

المرفقات

برقية إلى

فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

مرفق رقم (1)

برقية إلى

فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي، التي انعقدت في مصر المحروسة، واحة السلام والأمان، وحاضنة العمل العربي المشترك، خلال الفترة من 19 إلى 26 نيسان / إبريل 2025، وبمشاركة أصحاب المعالي وزراء العمل، ورؤساء وممثلي منظمات أصحاب الأعمال، ورؤساء وأعضاء الاتحادات والنقابات العمالية في الدول العربية، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، يشرّفنا أن نرفع إلى مقام فخامتكم، باسم كافة المشاركين والمشاركات، أسمى عبارات الشكر وعظيم الامتنان والعرفان لتفضلكم برعاية مؤتمرنا.

لقد كان لتكليفكم الكريم معالي السيد/ محمد جبران، وزير العمل، بافتتاح أعمال المؤتمر، الأثر الكبير في تأكيد دعمكم لمسيرة العمل العربي المشترك، كما نثمّن عاليًا كلمتكم السامية التي وجّهتموها من خلاله إلى الوفود المشاركة، بما حملته من رؤى بنّاءة ورسائل هادفة، تؤكد حرص فخامتكم على ترسيخ دعائم التنمية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز التضامن والتكامل بين دولنا العربية.

نسأل الله العلي القدير أن يُديم على جمهورية مصر العربية نعمة الأمن والاستقرار، وأن يُبارك خطاكم وجهودكم المخلصة في قيادة مسيرتها التنموية والحضارية، نحو مزيد من التقدم والرخاء والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إعلان مبادئ حول

" تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة "

مرفق رقم (2)

إعلان مبادئ حول
"تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة"

في ظل التحديات الاقتصـــادية الراهنة والتغيرات المتســـارعة التي يشـــهدها الاقتصـــاد العـالمي، تواجـه الـدول العربيـة ضـــرورة ملحـة لتعزيز التنويع الاقتصـادي والانتقال نحو الاقتصـادات الواعدة. ويعتمد نجاح هذا الانتقال على إصلاحات هيكلية مدروسة، تضمن اندماج القوى العاملة في القطاعات الجديدة، وتوفير حماية اجتماعية للعاملين في القطاعات المتأثرة بالتحولات الاقتصـادية، من خلال سـياسـات تعزز المهارات، وتوفر فرص عمل جديدة، وتدعم الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال.

يهدف هذا الإعلان إلى وضـع إطار اسـتراتيجي لتعزيز التنويع الاقتصـادي، من خلال التحول نحو اقتصـادات واعدة متعددة المصـادر، تضـمن اسـتدامة النمو، وتواكب التغيرات الاقتصـــادية العالمية، وتعزز التكامل والتعاون الإقليمي بين الدول العربية.

يمثـل إعلان المبـادئ هـذا **التزامًـا جمـاعيًـا** من قبـل أطراف الإنتـاج الثلاثـة (الحكومات، وأصـــحاب العمل، والعمال) للعمل المشـــترك على تحقيق انتقال عادل إلى الاقتصـــادات الواعدة، من خلال الاســـترشـــاد بمبادئ هذا الإعلان، وتنفيذه وفق خصوصية كل دولة.

أولاً: المبررات

يستند إعلان المبادئ هذا إلى مجموعة من المبررات التي تعكس الحاجة الملحة إلى تبني سـياسـات اقتصـادية أكثر تنوعًا ومرونة، بما يضـمن تحقيق التنمية المسـتدامة، وتعزيز التنافسـية الاقتصـادية، وتمكين القوى العاملة العربية من مواكبة التحولات العالمية، وتتمثل هذه المبررات فيما يلي:

- أهمية تكامل الجهود بين أطراف الإنتاج الثلاثة وجميع الجهات ذات الصلة، وضرورة تبني نهج مشترك لضمان انتقال اقتصادي عادل ومستدام، يعزز التنويع الاقتصادي ويدعم تحقيق معدلات نمو متوازنة ومستدامة.
- أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في تسهيل مسار التنويع الاقتصادي والانتقال الفعال نحو الاقتصادات الواعدة، وتصميم سياسات اقتصادية عادلة، تضمن حماية الحقوق العمالية، وتخفف من تداعيات التحولات الاقتصادية على الفئات الأكثر تأثرًا.
- العمل على تبني نهج شامل لتنويع مصادر الدخل عبر تطوير قطاعات اقتصادية مبتكرة وتعزيز المرونة الاقتصادية.
- مواكبة التحولات العالمية في الاقتصاد وسوق العمل، لضمان عدم تخلف الاقتصادات العربية عن الركب العالمي.
- التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والآثار المترتبة على الانتقال إلى الاقتصادات الجديدة .

ثانياً: المنطلقات

يستلزم إعلان المبادئ هذا توافق أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال) على العمل المشترك لتعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، استنادًا إلى المنطلقات التالية:

- إدراكًا لأهمية التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتبني استراتيجيات مرنة ومتجددة تستجيب للتحديات والفرص الناشئة عن الانتقال إلى الاقتصادات الواعدة.

- وعيًا بأهمية تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحرك الأساسي لأي تحول اقتصادي، وضرورة تأهيلها لضمان مواءمة المهارات مع متطلبات التنمية وسوق العمل المتغيرة.
- إدراكًا لأهمية توفير كوادر بشرية ماهرة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وتعزيز الإنتاجية وفقًا للمعايير الدولية، مما يسهم في جذب الاستثمارات، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار.
- إيمانًا بأن تحقيق النمو المستدام يمثل تحديًا مشتركًا يواجه اقتصادات الدول العربية، ويتطلب ضمان انتقال عادل إلى اقتصادات جديدة ومتنوعة توفر فرص العمل، وتعزز التنمية المستدامة، وترتكز على حوار اجتماعي فعّال ومنتج بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
- استنادًا إلى مواثيق منظمة العمل العربية واتفاقياتها وتوصياتها، بما في ذلك:
  - الاتفاقية العربية رقم (3) لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
  - الاتفاقيةالعربية رقم (5) لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.
  - الاتفاقية العربية رقم (6) لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة).
  - الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
  - الاتفاقية العربية رقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية.

- الاتفاقية العربية رقم (20) لسنة 2024 بشأن الأنماط الجديدة للعمل
- الاتفاقية العربية رقم (21) لسنة 2024 بشأن التوجيه والتدريب المهني.
- بالإضافة إلى الاتفاقيات العربية الأخرى ذات العلاقة، مثل الاتفاقيات رقم (1)، (2)، و(17).

- استرشادًا بالاتفاقيات والتوصيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، وأهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الأهداف: الهدف (8) تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل والمنتج. والهدف (9)تطوير البنية التحتية المستدامة وتعزيز الابتكار والتصنيع. والهدف (12)تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. والهدف (17) تعزيز الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة.
- وعيًا بالحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصادات نحو التنوع والابتكار، وذلك من خلال تعزيز التنافسية في القطاعات الواعدة؛ مثل الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الدائري... يستلزم ذلك تبنّي استراتيجيات شاملة تضمن استدامة هذا التحول، وتعزز جاهزية القوى العاملة العربية.
- إدراكًا للانعكاسات المحتملة للتحولات الاقتصادية على سوق العمل والوظائف، وأن نجاح الانتقال العادل إلى هذه النماذج الاقتصادية الجديدة يتطلب مشاركة فعالة للشركاء الاجتماعيين في صياغة استراتيجيات وسياسات التحول، من خلال آلية حوار اجتماعي بنّاء ومستدام.

ثالثاً: المبادئ والالتزامات

التزاماً من الدول العربية بتبني سياسات اقتصادية قائمة على الابتكار، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية لتعزيز التنويع الاقتصادي، والانتقال الفعّال والعادل نحو الاقتصادات الواعدة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمتغيرات المتسارعة.

وفي إطار الجهود المشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، أصحاب العمل، العمال) لتحقيق هذه الأهداف، يتفقون على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل الأساس للانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، وتُرسي الركائز التي ستُبنى عليها السياسات والخطط المستقبلية. فالتنويع الاقتصادي والابتكار هما مفتاح بناء اقتصادات عربية تنافسية، قوية، ومستدامة.

بناءً على **المبررات والمنطلقات** الواردة في هذا الإعلان، يتطلب من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية **التوافق** حول تطبيق المبادئ التالية وتكريسها من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية:

1. **تنمية رأس المال البشري وتشجيع البحث العلمي والابتكار**

1-1 تحسين جودة التعليم والتدريب التقني والفني

- مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل من خلال تحديث المناهج، والتركيز على **المهارات الرقمية والتكنولوجية**.
- تحفيز التعليم المستمر، ودعم **العمال وأصحاب العمل** في تطوير المهارات اللازمة لمواكبة الاقتصادات الجديدة.
- تبني سياسات لتشجيع **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، وتعزيز العلاقة بين **المؤسسات التعليمية** والقطاع الصناعي.

2-1 دعم ريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي

- **إطلاق حاضنات ومسرّعات أعمال** لدعم الشركات الناشئة في القطاعات الواعدة.
- توفير **حوافز مالية وضريبية** للمشروعات المبتكرة وللصناعات المعتمدة على التكنولوجيا.
- تطوير **أنظمة الملكية الفكرية** لحماية الابتكار، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال.

2. تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات

2-1 تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

- تبسيط الإجراءات **الإدارية والقانونية** لتأسيس الشركات وتحسين حماية حقوق المستثمرين.
- تعزيز **الشفافية والحوكمة الرشيدة** في إصدار التراخيص والتشريعات لضمان بيئة أعمال تنافسية.
- تمكين **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** من الوصول إلى التمويل عبر تسهيل **الضمانات الائتمانية والتمويل الميسر**.

2-2 تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- تطوير **نماذج استثمار مبتكرة** لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.
- توسيع التعاون بين **المؤسسات المالية، والمصانع، والشركات التكنولوجية** لتعزيز **سلاسل القيمة المحلية**.
- تحفيز **القطاع الخاص** على الاستثمار في **البحث والتطوير التكنولوجي** من خلال الحوافز الضريبية والتمويل المشترك.
- تعزيز الشراكة بين **القطاعين العام والخاص** في تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني والتعليم التقني.

3. دعم الانتقال العادل إلى الاقتصادات الواعدة

يستوجب التحول نحو **الاقتصادات الجديدة والواعدة** وضع سياسات داعمة لهذه التحولات، من بينها:

- **الاقتصاد الرقمي** :تطوير **البنية التحتية الرقمية**، وتعزيز استخدام **التقنيات الذكية** في القطاعات الإنتاجية، وتنمية **التجارة الإلكترونية** كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.
- **الاقتصاد الأخضر** :تحفيز **الاستثمار في الطاقات المتجددة**، ودعم الصناعات البيئية والابتكار في **إدارة الموارد الطبيعية**.
- **الاقتصاد الأزرق** :استغلال الموارد البحرية في **الصيد المستدام، والسياحة البيئية، والطاقة البحرية المتجددة**.
- **الاقتصاد الدائري** :تبني سياسات **إعادة التدوير، وتقليل الفاقد من الموارد، وتحقيق الكفاءة في الإنتاج**.
- **الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي)** :دعم **الصناعات الثقافية والإبداعية** كرافد اقتصادي جديد، وتنمية القطاعات القائمة على الإبداع والابتكار.
- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** :تعزيز **التعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية، والتعاضديات والمبادرات المجتمعية** كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- **اقتصاد الرعاية (البنفسجي)** :دعم تطوير **الخدمات الصحية والاجتماعية**، والاستثمار في **قطاع التعليم والرعاية الصحية**.

4. تحسين تنافسية الصادرات وتنويعها

1-4 دعم الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة

- تطوير الصناعات التحويلية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار.

- دعم التصـــنيع المحلي في القطاعات ذات القيمة المضـــافة العالية مثل الطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية، والتكنولوجيا الرقمية.
- تبني سـياسـات لتعزيز القدرة التنافسـية للمنتجات العربية في الأسـواق الإقليمية والعالمية.

2-4 تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

- تيســـير التجارة البينية العربية عبر تقليل الحواجز الجمركية والإدارية والتنظيمية.
- إنشاء آليات إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية حول أفضل استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

5. تعزيز الحوار الاجتماعي ودور أطراف الإنتاج الثلاثة

1-5 تفعيل الحوار الاجتماعي لدعم سياسات التنويع الاقتصادي

- **إشـــراك المنظمات العمالية ومنظمات أصـــحاب الأعمال** في صـــياغة السياسـات الاقتصـادية والصـناعية لضـمان **انتقال عادل ومنصـف** إلى الاقتصادات الجديدة.
- تعزيز آليات **التفاوض والحوار الاجتماعي** لضـــمان توافق ســـياســـات التنويع الاقتصادي مع مصالح **العمال وأصحاب العمل**.
- وضع **إطار عربي مشترك** يدعم التحولات الاقتصادية العادلة، ويضمن **حقوق العمل الأساسية**، ويحفز بيئة أعمال مستقرة وداعمة للنمو.

2-5 تطوير سياسات العمل لدعم الاقتصادات الواعدة

- تحديث التشـريعات العمالية بما يتناسـب مع الاقتصـاد الرقمي، والمهن المستقبلية، والأنماط الجديدة للعمل.

- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية لدعم العمال خلال فترات التحول الاقتصادي، مع توفير آليات فعالة للتدريب والتأهيل المهني.
- تعزيز دور النقابات والاتحادات العمالية في دعم التحولات الاقتصادية عبر استراتيجيات تضمن العدالة الاجتماعية وتحقق التوازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن تبني هذه المبادئ يعكس إيماننا الراسخ بأن مستقبل الاقتصادات العربية يعتمد بشكل أساسي على تنفيذ **إصلاحات هيكلية وتحولات اقتصادية جوهرية،** تستند إلى سياسات تنموية قائمة على الابتكار والاستدامة. وبذلك، فإن المسار المستقبلي لاقتصادات الدول العربية ينبغي أن يتضمن:

- **التنويع الاقتصادي كضرورة استراتيجية،** وليس مجرد خيار، لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الدول العربية.
- **التكامل بين القطاعين العام والخاص** كأساس لبناء اقتصادات مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات العالمية.
- **الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار** يمثلان حجر الأساس لتعزيز التنافسية والنمو في الاقتصادات العربية.
- **الانتقال العادل والمنصف إلى الاقتصادات الواعدة** مما يتطلب **حوارًا اجتماعيًا فعالًا، وتحديثاً للتشريعات الوطنية، ودعمًا شاملاً للعمال وأصحاب العمل.**

* * *

الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

مرفق رقم (3)

التمهيد

تمثل الاســـتراتيجية العربية لريادة الأعمال مبادرة هامة تســـعى إلى تعزيز قطـاع ريـادة الأعمال في الدول العربية. وهي أيضًـــا اســـتجابة للتحديات التي تواجههـا ريـادة الأعمـال في المنطقـة، وتحفيز الابتكار والاســـتثمار في القطاع الخـاص، وتوفير بيئـة ملائمة لتنمية المشـــاريع الناشـــئة، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص، والقدرات الريادية للشباب والنساء في الشركات الناشئة.

تعد هذه المقدمة نقطة الانطلاق لفهم أهمية اســـتراتيجية ريادة الأعمال في العالم العربي، بالإضـافة إلى تسليط الضـوء على المفاهيم الأسـاسـية والتحديات والفرص في بيئـة ريـادة الأعمـال العربيـة. كمـا تهدف إلى تحليل البيئـة الداخلية والخـارجيـة للمشـــاريع الريـاديـة وتطوير القدرات الإبداعيـة والابتكـاريـة في الشـركات الناشـئة، وكذلك تمويل الشـركات الناشـئة والمبتكرة في العالم العربي وبناء الشراكات والشبكات الاستراتيجية لدعم ريادة الأعمال.

تعتبر المفاهيم الأسـاسـية لاستراتيجية ريادة الأعمال أمرًا بالغ الأهمية لنجاح المشـــاريع الناشـــئة في الوطن العربي. وتشـــمل هذه المفاهيم المعرفة الواضـــحة بالهدف الرئيســـي للمشـــروع ورؤيته الاســـتراتيجية، بالإضـــافة إلى فهم الســـوق والمنافســـة وكيفية تحقيق التفوق فيها، كما تشـــمل أيضًـــا فهم الابتكار والتطوير وكيفية تطبيقهما بشكل فعال في استراتيجية العمل. ويجب أن تكون هناك دراسة جيدة للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بشـــكل فعال، بالإضـــافة إلى فهم الإدارة المالية وكيفية التخطيط لاستخدام الموارد بكفاءة لضمان نجاح المشروع على المدى الطويل.

وتأتي أهمية الريادة في الاقتصـاد العربي كونها تلعب دورًا حاسـمًا في تنمية الاقتصـــاد العربي وتعزيز قدرته التنافسـية على المسـتوى العالمي، حيث تدعم

إقامة وازدهار الشـركات الناشـئة، وتعزز الابتكار، وتدفع بالاقتصـاد للأمام، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث. كما أنها تسـاهم في خلق فرص عمل للشباب والنساء وتعزز الاستدامة الاقتصادية في المنطقة. ولذلك، فإن الاستثمار في تعزيز الريادة في الاقتصـاد العربي يمثل خطوة ضـرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتوطين الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

وتعتبر ريادة الأعمال أحد العوامل الأساسية في تعزيز الاقتصاد العربي وتحقيق التنمية المستدامة، فهي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الابتكار والتنافسية في السوق، وتعتبر أيضًا وسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخفيف من تأثيرات التقلبات الاقتصادية. لذا فإن الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال تعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة كما تدعم ريادة الأعمال أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تتكون من 17 هدفًا تسعى إلى تحقيق السلام والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية. ويمكن لريادة الأعمال أن تلعب دورًا حيويًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال الابتكار وتقديم حلول مستدامة للتحديات المختلفة.

وتعتبر ريادة الأعمال قوة دافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات العالمية، حيث تختلف التحديات والفرص والبيئة من دولة الى أخرى إضافة الى القوانين والتشريعات والمخاطر وسوق العمل .

في هذا الإطار تأتي هذه الاستراتيجية التي حرصت منظمة العمل العربية على اعدادها وصياغتها في شكل مجموعة من السياسات والإجراءات المقترحة التي يمكن لكل دولة الاسترشاد بها عند التخطيط لبرامجها وسياساتها التنموية، بما يشمل ريادة الأعمال ، وفقا لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أولاً: تشخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربية

تعتبر ريادة الأعمال العربية اليوم تحديًا وفرصـــة لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصـــادي في المنطقة. وانطلاقًا من تشـــخيص واقع ريادة الأعمال في الدول العربيـة، الذي يُعد أمرًا ضـــروريًا لفهم وتقييم التحديات والفرص المحددة التي تواجهها، تُعرف الأعمال الريادية بأنها عملية إنشـاء وتطوير الشـركات الناشـئة والابتكارات وتنفيذها بغرض تحقيق النجاح المستدام، وتوسيع النطاق، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتواجه ريادة الأعمال في الدول العربية العديد من التحديات مثل ضعف بنية التمويل، وقلة الثقة بالشـركات الناشـئة، والتحديات القانونية والتشـريعية، ومع ذلك، تعد الدول العربيـة أيضًـــا زاخرة بـالعديد من الفرص التي تدعم ريـادة الأعمال، مثل التوسـع في السـوق العربية، والتنمية التكنولوجية، واسـتثمارات رأس المال، والتطور الاقتصادي القائم على المعرفة والابتكار.

هذا وتعد ريـادة الأعمـال مجـالًا حيويًا في الدول العربية، حيث تنطوي على إطلاق وإدارة المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة، وتطوير الأفكار الابتكارية. ويتطلب ذلك النظر في نقاط القوة والضـــعف والفرص والتحديات التي تواجهها هذه الدول لتتمكن من اتخاذ التوصيات المناسبة لتعزيز هذا القطاع.

وبـالإشـــارة إلى أن ريـادة الأعمال عملية إطلاق وتنظيم الأعمال الجديدة أو تنميـة الأعمـال الحـاليـة بهدف تحقيق النجاح والاســـتدامة، يشـــمل ذلك تطوير الأفكـار الابتكـاريـة وتحويلهـا إلى منتجـات أو خدمات تلبي احتياجات الســـوق. وتتميز ريـادة الأعمـال بـالتخطيط والتنظيم والابتكـار والقـدرة على تحمـل المخاطر، كما أنها عامل حاســم في تعزيز الاقتصـــاد وتوفير فرص العمل في الدول العربية.

وتعتبر عملية إنشـــاء وتطوير المبادرات التجارية الجديدة التي تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى شـركات ناشـئة ناجحة. وتتضـمن هذه العملية عناصر مثل التخطيط الاستراتيجي، واكتشاف الفرص، وإدارة المخاطر، وبناء الشـبكات، وتأمين التمويل، وتطوير النماذج التجارية المسـتدامة. وتعد روح المبادرة، والقدرة على تحمل المخاطر، والابتكار، والتكيف مع التغيير أيضًـــا جوانب مهمة لنجاح ريادة الأعمال.

ومن منطلق أهمية تحديد تعريف واضـح وشـامل لمصـطلح ريادة الأعمال وأن نماذج الريادة قد تتلقى دعمًا وتحفيزًا من الدول، فأننا نرى أن تعريف ريادة الأعمال يمكن أن يكون أوضح وأشمل **على النحو التالي:**

- تأسيس مشروعات استثمارية جديدة وابتكارية أو تطوير مشروعات قائمة واستغلال نقاط القوة والفرص لتطوير هذه المشروعات .
- ابتكار نظم وممارسات جديدة داخل المشروع من قبل بعض العاملين تحت إشراف مالك المشروع أو مديره لتحسين الأداء الاقتصادي عن طريق الاستغلال الامثل للموارد.
- المبادرة في تصميم وتنظيم المشروعات الجديدة أو القيام بأنشطة فريدة لتلبية احتياجات الأعمال من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها بعقلية استباقية وتبني المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح من خلال التأكيد على الأبداع .
- إنشاء مشروعات نجحت في معالجة قضايا اجتماعية أو بيئية أو كلتيهما ، ونجحت في تحقيق ربحًا يساوي المستوى السوقي أو يقل عن ويضمن لها الاستدامة.

التحديات المستقبلية والاتجاهات الصاعدة في ريادة الأعمال:

من بين التحديات المستقبلية في ريادة الأعمال في العالم العربي نذكر منها

1. **التكيف مع التطورات التكنولوجية السريعة والتغيرات في اتجاهات السوق واحتياجات العملاء :**

- مواكبة التحديات الاقتصادية والبيئية والتشريعية التي قد تؤثر على سير عمل الشركات الناشئة.
- تبني الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل الضوئي والحوسبة السحابية
- التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية الذي يشكل تحدي في مستوى الأعمال الريادية في الوطن العربي، وخاصة في الدول المحتلة (حالة فلسطين) والتي تعاني أزمات داخلية.

2. **الابتكار وتكنولوجيا المعلومات جزءًا أساسيًا من مستقبل ريادة الأعمال في العالم العربي:**

- الابتكار الدائم والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- تطوير منتجات وخدمات جديدة للتأقلم مع المتغيرات في السوق واحتياجات العملاء.
- تحسين عمليات الإنتاج، وتوفير التكاليف، وزيادة الكفاءة.
- الحماية الإلكترونية والخصوصية في مجال تكنولوجيا المعلومات لضمان سلامة البيانات والمعلومات الحساسة للشركات الناشئة.

3. **تحديات تواجه رواد الأعمال لنجاح بناء وتطوير أعمالهم :**

- مواجهة البيروقراطية والتعليمات والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعتبر عقبة رئيسية تعيق عملية إنشاء وتشغيل الشركات الناشئة.

- تحـديث التشـريعات الضـيقة والتعقيـدات القانونيـة التـي تجعـل تأسيس وإدارة الأعمـال أمـرًا معقدًا ومكلفًـا، ممـا يعيـق جهـود الـرواد في تحقيق النجاح والاستمرارية في عالم الأعمال.
- تسـويق المنـتج أو الخدمـة : التسـويق الفعـال للوصـول إلـى العمـلاء وزيادة المبيعات.
- المنافسـة التـي تواجـه الأفكـار الابتكاريـة الجديـدة والشـركات الناشـئة في ظل اقتصاديات السوق .

ثانياً: منطلقات الاستـراتيجية العربية لريادة الأعمال

ترتكز الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال على المنطلقات الأساسية لمنظمة العمل العربيـة، أهمهـا دسـتور وأدبيـات وميثـاق العمل العربي وتقارير المدير العـام للمنظمـة، والتي ركزت على أهميـة تعزيز ريـادة الأعمـال في البلـدان العربية، وتحقيق التنمية المستدامة.

- وإيماناً بأن العمل حق أسـاسـي من حقوق الإنسـان، نصـت عليه كل الدساتير العربية والمواثيق العربية والدولية.
- وانطلاقاً من الدسـتور المؤسـس لمنظمـة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصـصـة تُعنى بشـؤون العمل والعمال على الصـعيد القومي، تهدف إلى ضـمان حقوق الإنسـان العربي في حياة حرة كريمة، أسـاسـها العدالة الاجتماعية، وهو ما جسـدته في إصـدارها لاتفاقيات واسـتراتيجيات عربية.
- والتـزاماً بأهداف التنمية المسـتدامة 2030، خاصـة الهدف الثامن منها " النمو الاقتصادي والعمل اللائق ".

- وتنفيذاً لقـرار مؤتمـــــر العمل العربـــي في الـــــدورة (47)، والتـــي عقـــدت بالقاهـــرة خـــلال الفتـــرة من 5–12 سبتمبر/أيلول 2021 (قرار رقم 1670 م.ع.ع د 47)، والتي نصـت الفقرة الثانية منه علـــــى: "تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وفقًا للمحاور الواردة في تقرير المدير العام" .
- ووفقا لما ورد في تقرير المدير العام في دورته (47) لمؤتمر العمل العربي فـإن تعريف ريـادة الأعمـال الوارد بـالتقرير والمتوافق عليـه من أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في المؤتمر ،يختزل في المفهوم التالي " هي تلك الطفرة في النشـاط الاقتصـادي جرّاء قيام فرد أو مجموعة بتنفيذ اختراع أو ابتكار أو إطلاق مشـــروع يهدف إلى ســـدّ فجوة أو احتياج مجتمعي ، أو تحقيق قيمـة مضـــافة ، أو إحداث طفرة معرفيـة في المجتمع أو في قطـاع منه، وذلك في أي من مجالات الأنشطة الاقتصـادية ، سواءً كانت صـناعية أو تجارية أو خدمية ، وكذلك الأنشطة الثقافية ".
- وتماشياً :مع مفهوم ريادة الأعمال الذي اتسع ليشمل ممارسات اجتماعية ، واقتصـادية ، وبيئية وثقافية بل وحتى سـياسـية ، فلم يعد رائد الأعمال فردا مستقلا له أهداف وممارسـات شـخصـية بل أصـبح مسـؤولا عن كيان مؤثر في المجتمعات ، باعتباره عضـوا فاعلا في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة ، فتصبح ريادة الأعمال جزءً من حلم الشعوب في تحقيق حياة كريمة
- وتعزيزاً لأهميـة ريـادة الأعمـال من خلال تقديم تعريف شـــامل وواضـــح لمفهومها في الوطن العربي، وتسليط الضوء على أهمية هذا المجال ودوره في التنمية الاقتصادية، وكيفية تأثيره على البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- **وســـعياً إلى تحقيق أهداف الريـادة ومـا يميزهـا عن الأعمـال التقليديـة، وتوضيح كيفية تحفيز ودعم رواد الأعمال في تحقيق أهدافهم.**

- وإيماناً بالدور الحيوي لريادة الأعمال في الوطن العربي، والمتمثل في تعزيز الاقتصاد المحلي وإحداث فرص عمل جديدة، ومساهمتها في تحفيز الابتكار وتطوير الصناعات المحلية وتحسين مستوى التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.
- وتأكيداً على دور ريادة الأعمال في تعزيز ثقافة التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص، وبناء جسور التواصل والتعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات الحكومية والمستثمرين، فإن هذا الدور يعزز الاستثمار ويسهم في تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.
- واعتباراً لأهمية التحديات التي تواجه رواد الأعمال العرب، فإن تحديد عوامل التحفيز والشغف بالعمل والرغبة في التغيير والابتكار، بالإضافة إلى التعليم والتدريب المستمرين، يفترض البحث عن الحلول المناسبة لتعزيز نجاح رواد الأعمال في الوطن العربي.

تُشكل هذه المنطلقات الأساس لبناء استراتيجية استرشادية شاملة تهدف إلى إيجاد بيئة ريادية محفّزة في الوطن العربي، تدعّم الابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزّز دور رواد الأعمال في بناء مستقبل أفضل للمنطقة.

ثالثاً: الرؤية والرسالة والهدف الاستراتيجي

- **الرؤية** : نحو بيئة ريادية متكاملة في الوطن العربي تُحفِّز على الابتكار وتدعم رواد الأعمال لتحقيق نمو مستدام.
- **الرسالة:** تعزيز منظومة ريادة الأعمال في الوطن العربي من خلال إرساء بيئة محفزة وداعمة، أساسها الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التنوع والشمولية نحو اقتصادات مستدامة.

- **الهدف الاستراتيجي: تمكين الرواد العرب وإرساء بيئة ريادية مستدامة قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية .**

رابعاً: الأهداف الفرعية ومحاور عمل الاستراتيجية

1. تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية.
2. دعم البنية التحتية والتكنولوجية.
3. تمويل المشاريع الريادية.
4. التعليم والتدريب.
5. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.
6. تمكين الشباب والمرأة.
7. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
8. التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
9. ترويج ثقافة ريادة الأعمالBottom of Form مع أهمية الأخذ في الاعتبار الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامسًا: آليات تنفيذ الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

تقدم الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال مجموعة من السياسات والتوجيهات للدول للاسترشاد بها في وضع الاستراتيجيات ذات العلاقة في إطار حوكمة شامل يدعم التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية في كل دولة كما يلي:

على المستوى الوطنـي:

1. **تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية من خلال:**

- تبسيط الإجراءات القانونية.
- مراجعة وتحديث الإجراءات الإدارية لتسجيل الشركات وتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة.
- إنشاء منصات إلكترونية لتسهيل العمليات القانونية وإجراءات التسجيل لرواد الأعمال.
- مراجعة التشريعات وسن القوانين اللازمة من قبل لجنة قانونية تُشكل من خبراء ومختصين في المجال التشريعي لحماية الشركات الناشئة.
- تشكيل لجان حكومية مختصة لمراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بريادة الأعمال بشكل دوري.
- تضمين آراء ومقترحات رواد الأعمال والمستثمرين في عملية صياغة التشريعات.
- اشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ المبادرات الريادية.
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لمشاريع ريادة الأعمال.
- وضع أطر دعم كافية للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي إلى جانب تعديل القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.
- انشاء محاكم أو دوائر متخصصة في قضايا الأعمال والمشاريع الريادية لتسريع الفصل في النزاعات.
- دعم آليات التحكيم التجاري لفض المنازعات التجارية كآلية سريعة وفعالة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار من خلال:

- إنشاء صناديق تمويل حكومية وخاصة لدعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم قروض بفوائد ميسّرة وبرامج تمويلية مرنة تناسب احتياجات رواد الأعمال.
- ضمان الشفافية في توزيع الموارد والمنح للمشاريع الريادية.

❖ **إقرار حوافز ضريبية:**

- تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز مالية للمستثمرين الذين يدعمون الشركات الناشئة.
- تصميم برامج تحفيزية للاستثمار في القطاعات الحيوية والابتكارية.
- تقديم الحوافز الضريبية والاعفاءات من (أو تخفيض) الرسوم المفروضة على أنشطة ريادة الأعمال .

3. دعم التعليم والتدريب من خلال:

❖ **مناهج ريادة الأعمال:**

- إدماج مناهج ريادة الأعمال في جميع مستويات التعليم الابتدائي، الثانوي، والجامعي.
- تنظيم مسابقات ومبادرات مدرسية وجامعية لتعزيز التفكير الريادي بين الطلاب.
- جمع آراء رواد الأعمال بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.

❖ **برامج تدريبية:**

- تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء.
- التعاون مع المؤسسات الدولية لتقديم برامج تدريبية متقدمة.

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا من خلال:

❖ **مراكز الابتكار:**

- إنشاء مراكز وحاضنات الأعمال لدعم الابتكار وتقديم الاستشارات والدعم الفني للشركات الناشئة.
- تعزيز الشراكات بين الجامعات والمراكز البحثية والمعاهد الفنية والشركات الناشئة.
- ربط الأبحاث العلمية باحتياجات رواد الأعمال.

❖ **دعم البحث والتطوير:**

- تخصيص ميزانيات لدعم مشاريع البحث والتطوير.
- تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في الابتكار التكنولوجي.

5. تمكين الشباب والنساء من خلال:

❖ **دعم المشاريع النسائية:**

- تقديم برامج تمويلية وتدريبية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين النساء.
- توفير حاضنات أعمال مخصصة للمشاريع النسائية.

❖ **تشجيع ريادة الأعمال الشبابية:**

- توفير فرص تمويل وتدريب خاصة بالشباب لتحفيزهم على دخول مجال ريادة الأعمال.
- تنظيم مسابقات ومبادرات لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب.
- تشجيع الطلاب بالجامعات على إعداد مشاريع تخرج ريادية .

6. تحسين البنية التحتية وذلك من خلال :

❖ **البنية التحتية الرقمية:**

- تحسين وتوسيع البنية التحتية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة.
- دعم مشروعات التحول الرقمي وتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية والنائية.

❖ **البنية التحتية العامة:**

- تطوير وتحسين البنية التحتية العامة مثل النقل والمواصلات لتسهيل حركة البضائع والخدمات.
- توفير بيئة عمل مناسبة من خلال بناء مراكز أعمال مجهزة بكافة الاحتياجات اللوجستية.

7. تعزيز الوعي بثقافة ريادة الأعمال من خلال:

❖ **حملات توعوية:**

- تنظيم حملات توعوية لتثقيف المجتمع لأهمية ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية لخلق ثقافة مجتمعية عامة لريادة الأعمال.

- إطلاق مبادرات إعلامية وبرامج تليفزيونية وإذاعية تسلط الضوء على ريادة الأعمال كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ **قصص النجاح:**

- تسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال المحليين كمصدر إلهام وتحفيز للآخرين.
- تنظيم فعاليات لتكريم رواد الأعمال الناجحين.

8. تشجيع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال:

❖ **المشاريع المستدامة:**

- تشجيع ودعم المشاريع التي تركز على الابتكار في الحلول المستدامة بيئياً واجتماعياً.
- توفير حوافز مالية للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة.
- ترسيخ مفهوم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كجزء من ثقافة ريادة الأعمال.

❖ **المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

- تعزيز دور الشركات في تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا والمساهمة في تنمية المجتمع.
- إطلاق برامج ومبادرات مجتمعية تشجع على المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم حوافز للشركات الكبرى لدعم المشاريع الناشئة من خلال الشراكات والتوجيه.

- تنظيم اجتماعات دورية للجان المتخصصة مثل (التعليم ، التمويل ، الابتكار) لتنسيق الجهود وتبادل الحلول ووضع خطط طوارئ للتعامل مع هذه التحديات على المستوى الوطني.
- تنظيم زيارات ميدانية دورية لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- دعم المشاريع التي تركز على الاستدامة البيئية والاجتماعية.

9. تحسين الوصول إلى الأسواق من خلال:

❖ **تسهيل التجـارة:**

- إزالة الحواجز التجارية وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- توقيع اتفاقيات تجارية بين الدول العربية لدعم التبادل التجاري.
- تأسيس صناديق أو آليات لتمويل وضمان صادرات مشاريع ريادة الأعمال.
- تقديم الدعم للتعرف على فرص الأعمال المتوفرة في الاسواق الخارجية وإجراءات التصدير الى هذه الاسواق.

❖ **منصات التجـارة الإلكترونية:**

- دعم وتطوير منصات التجارة الإلكترونية لتسهيل بيع المنتجات والخدمات على نطاق واسع.
- توفير برامج تدريبية للشركات الناشئة حول كيفية الاستفادة من التجارة الإلكترونية.

10.تحسين البيئة الاقتصادية من خلال:

- تنسيق استراتيجية ريادة الاعمال مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية لكي يخدم كل منهما الأخر.
- وضع البرامج لتنويع الاقتصاد والأنشطة الانتاجية والخدمية لخلق فرص أعمال جديدة لريادة الأعمال.

11.الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال:

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الابتكار وتطوير الانتاجية .
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بناء قدرات ومهارات ريادة الأعمال .
- إقامة مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص موجهة لتحفيز مشاريع رواد الأعمال.

على المستوى العربي:

1. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية

- توفير نماذج تشريعية وممارسات قانونية ناجحة للدول الأعضاء لتطبيقها وتبنيها.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف الدول الأعضاء بأفضل الممارسات في تحسين البيئة التشريعية.
- رصد تنفيذ التشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال وتقييم أثرها على المشاريع الناشئة.

- دعم آليات التحكيم التجاري لفض المنازعات التجارية كآلية سريعة وفعالة للحسم العادل.

2. تعزيز التمويل والاستثمار

- تقديم استشارات للدول الأعضاء حول كيفية تصميم وتطبيق الحوافز الضريبية لجذب المستثمرين.
- وضع اتفاقات شراكة بينية تحفيزية للمشاريع الريادية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

3. دعم التعليم والتدريـــــب

- تطوير برامج تدريبية إقليمية وتعزيز التبادل التعليمي بين الدول الأعضاء.
- تنظيم مسابقات ومؤتمرات لريادة الأعمال للشباب من مختلف الدول الأعضاء.
- إنشاء منصة إلكترونية عربية لريادة الأعمال : تربط بين **رواد الأعمال في جميع الدول العربية من أجل :**
  - تبادل المعرفة وتقديم الدعم الفني.
  - تقديم دورات تدريبية عبر الانترنت لرواد الأعمال .
  - توفير أدلة قانونية ومعلوماتية عن بيئة الأعمال في كل دولة .
  - تعزيز الشراكات بين رواد الأعمال على المستوى الإقليمي والدولي .

- التسويق الإلكتروني للمنتجات والخدمات التي يقدمها رواد الأعمال .

4. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا

- إنشاء شبكة إقليمية لمراكز الابتكار وحاضنات الأعمال لدعم التعاون والتبادل بين الدول الأعضاء.
- تقديم جوائز وحوافز للمشاريع الريادية المبتكرة على المستوى الإقليمي.
- تنظيم زيارات ميدانية للدول الأعضاء لمتابعة التقدم على أرض الواقع.
- استطلاع رأي رواد الأعمال وجمع آرائهم بشأن التحديات والفرص لتطوير السياسات بشكل مستمر.
- الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية وريادة الأعمال من كافة الجوانب.
- تطوير قوانين التجارة الإلكترونية ، بما يتماشي مع تطور ريادة الأعمال الرقمية ، وتوفير لوائح واضحة حول أمن البيانات وحمية المستهلكين.

5. تمكين الشباب والنساء

- إطلاق برامج تمويل وتدريب إقليمية مخصصة لدعم ريادة الأعمال بين الشباب والنساء.
- التأكد من عدالة السياسات وأنها لا تميز فئة ضد أخرى ، وحماية فئات المرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- دعم التدريب المهني والتقني للشباب في مجال ريادة الأعمال.

6. تعزيز الشراكات والتعاون

- تنظـيم فعاليـات إقليميـة تضـم رواد الأعمـال والمسـتثمرين وصـناع القـرار العـرب بهـدف تعزيـز التعـاون بـين الـدول ، وربـط المشـاريع الناشـئة بالمسـتثمرين لتبـادل الخبـرات وعـرض الابتكـارات وتسـليط الضـوء علـى قصـص النجـاح الملهمة .
- تسـهيل إقامـة شـراكات بـين الـدول الأعضـاء والمنظمـات الدوليـة لدعم ريادة الأعمال.
- دعـم بـرامج تبـادل لـرواد الأعمـال : لتبـادل الخبـرات وبنـاء العلاقـات ،واسـتقبال خبـراء دوليـين لتقـديم الاستشـارات والـدعم الفني في المنطقة .
- التعـاون مـع المنظمـات الدوليـة والإقليميـة بهـدف جـذب الـدعم الفني والمالي لتعزيز المشاريع الريادية.

على مستوى منظمة العمل العربية:

تلعب منظمة العمل العربية دوراً محورياً في تعزيز ريادة الأعمال ودعم تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة في الوطن العربي. وفيما يلي أبرز الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمة من خلال:

1. **معايير العمل العربية الداعمة للسياسات والتشريعات الموجهة لريادة الأعمال في الدول العربية:**

- التنسيق بين الدول العربية: تقديم توصيات وإرشادات للدول الأعضاء حول أفضل الممارسات في دعم ريادة الأعمال، وتطوير التشريعات والسياسات التي تحفز على إنشاء المشاريع الريادية.
- مواءمة السياسات: العمل على مواءمة السياسات الاقتصادية مع معايير العمل العربية في الدول العربية لتسهيل التعاون والتكامل الإقليمي.
- إصدار أدوات معيارية جديدة تواكب المتغيـــرات في عالم العمل: أصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية رقم 20 وتوصية رقم 10 لسنة 2024 والمتعلقتان بأنماط العمل الجديدة.

2. **بناء ودعم قدرات أطراف الإنتاج في العمل الريادي:**

- تنظيم ورش العمل والبـرامج التـــدريبية: تقديم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات للمتدخلين المعنيين بتطوير ريادة الأعمال.
- تبادل الخبـرات: تسهيل تبادل الخبرات والمهارات بين أطراف الإنتاج والجهات ذات الصلة بريادة الأعمال في الدول العربية من خلال تنظيم منتديات وورش عمل مشتركة.
- إصدار تقارير التشغيل بشكل دوري.

3. دعم السياسات التمويلية الموجهة لريادة الأعمال:

- تسهيل الوصول إلى التمويل: تقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء في تطوير أدوات تمويل مبتكرة تتناسب مع احتياجات رواد الأعمال.

4. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

- التكامل الإقليمي :دعم إنشاء منصات تعاونية بين الدول العربية لتبادل الموارد والخبرات في مجال ريادة الأعمال، وتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- الشراكات الدولية :تسهيل التواصل بين الرياديين العرب ونظرائهم في الدول الأخرى، ودعم الشراكات الاستراتيجية التي تفتح أسواقًا جديدة أمام المشاريع العربية.

بتنفيذ هذه الاستراتيجية، يمكن تعزيز بيئة ريادية مزدهرة في العالم العربي، تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وتحفيز الابتكار في المنطقة، وتحقق متطلبات أطراف الإنتاج الثلاث .

سادساً: استراتيجيات التسويق والتوزيع للشركات الناشئة

تعتبر استراتيجيات التسويق والتوزيع جزءًا حيويًا من نجاح الشركات الناشئة في الوطن العربي، حيث تشمل هذه الاستراتيجيات التعرف على السوق المستهدف وتحليل احتياجاته واهتماماته، كما تشمل تحديد القنوات المناسبة للتسويق والتوزيع لضمان وصول المنتج أو الخدمة إلى العملاء المحتملين بطريقة فعالة. يتضمن ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي بشكل فعّال للترويج للعلامة التجارية وجذب العملاء، بالإضافة إلى ذلك، من

المهم النظر في استراتيجيات التسعير والتخفيضات والعروض الخاصة التي تساهم في جذب العملاء وزيادة المبيعات من خلال تبني ما يلي:

أ. استـــراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات لمشاريع الأعمال:

تعتبر استراتيجيات التمويل وجذب الاستثمارات أمراً حيوياً لنجاح مشاريع الأعمال في الوطن العربي، وعلى رواد الأعمال البحث عن مصـــادر تمويل متنوعة تشمل التمويل الذاتي والقروض البنكية ورأس المال الاستثماري. كما يجب وضـــع خطط مالية محكمة وتقديم دراســـات جدوى متكاملة لجذب المستثمرين والشركاء المحتملين. من المهم أيضـاً البحث عن الدعم الحكومي والمشاركة في برامج الدعم المالي التي تعزز تطوير المشاريع. يجب أن تكون اســتراتيجيات التمويل متنوعة ومرنة لضــمان اســتمرارية تمويل المشــروع وتحقيق النجاح المستدام.

ب. تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز ريادة الأعمال:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا حيويًا في تعزيز ريادة الأعمال في الوطن العربي، حيث تساهم في تحسين كفاءة العمل، وربط الشركات الناشئة بالأسواق العالمية، وتوفير البيانات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك، تســـاعد تكنولوجيا المعلومات في تبســـيط العمليات الإدارية وتقليل التكاليف الإدارية، وتســـهيل التواصـــل بين فرق العمل. ومن خلال اســـتخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة، يمكن لرواد الأعمال استغلال البيانات لتحسين منتجاتهم وخدماتهم بشكل مستمر وفعال.

ج. الابتكار والبحث والتطوير في سياق ريادة الأعمال:

يعتبر الابتكار والبحث والتطوير أساسيين في سياق ريادة الأعمال، حيث يساهم الابتكار في تطوير المنتجات والخدمات الجديدة وزيادة قدرة الشركة على التنافسية. كما يساهم في خلق فرص جديدة وتحسين العمليات الحالية. أما البحث والتطوير، فهما يساهمان في تحسين الجودة والكفاءة، وتطوير تقنيات وعمليات جديدة. يجب على رواد الأعمال العرب أن يكونوا حذرين في استخدام الابتكار والبحث والتطوير في إطار استراتيجياتهم، مع التركيز على تلبية الاحتياجات الفعلية للسوق وتحقيق الاستدامة.

د. دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية:

تعد دراسات الحالة في ريادة الأعمال العربية وسيلة مؤثرة لتوضيح التحديات والنجاحات التي يمر بها رواد الأعمال. تحتوي هذه الدراسات على تفاصيل واقعية حول التجارب الفردية في مجال ريادة الأعمال والعوامل المؤثرة في نجاحها أو فشلها. من خلال دراسات الحالة يمكن استخلاص الدروس والتوجيهات القيمة للرياديين الجدد، كما يمكن إلهامهم بأمثلة ناجحة تعزز ثقتهم في إمكانية تحقيق النجاح في مشاريعهم الخاصة.

ه. التطورات الحديثة والابتكار في ريادة الأعمال العربية:

حين بدأت التكنولوجيا تلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي، اتجه رواد الأعمال العرب نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين عمليات الإنتاج، وتحسين خدماتهم، وتوسيع مدى وصولهم إلى الأسواق الجديدة. كما باتت عمليات التسويق والتواصل تعتمد بشكل كبير على الابتكار

التكنولوجي، مما أدى إلى تغيير كبير في وسائل الترويج والتسويق للمنتجات والخدمات.

و. الشراكات والتعاون الدولي:

بناء الشراكات والتعاون الدولي لتعزيز ريادة الأعمال العربية تعد أحد العناصر الأساسية في تعزيز ريادة الأعمال، حيث تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى العالم العربي، وتوفير الفرص للمشروعات الناشئة للتوسع والنمو عبر الحدود. كما تساعد الشراكات الدولية على تبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والفني للرواد العرب لتجاوز التحديات وتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال، وبالتالي، فإن تعزيز الشراكات والتعاون الدولي يساهم في بناء بيئة أكثر ازدهارًا لتحقيق اقتصاديات قوية ومستدامة في المنطقة.

ز. المؤسسات الدولية والشراكات الإقليمية:

تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في دعم ريادة الأعمال العربية، حيث تقدم الدعم المالي والفني للمشروعات الناشئة وتوفر الفرص للتوسع والتطوير، وتنظيم الفعاليات والمنتديات التي تجمع رواد الأعمال العرب مع المستثمرين والمختصين الدوليين لتبادل الخبرات وتوسيع شبكات العمل والشراكات. بالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل على تشجيع التعاون بين الدول العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي والابتكار في المنطقة، مما يعزز فرص نجاح رواد الأعمال العرب وتطوير قدراتهم للمنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي.

ح. التطلعات المستقبلية لتطوير ريادة الأعمال العربية:

يتبنى توصيات محددة تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وتشريعات داعمة للمبادرة الريادية، وذلك من خلال تحسين القوانين والسياسات التشريعية المتعلقة بتأسيس وتشغيل الشركات، وتسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية للرياديين. كما يجب أيضًا تحفيز ودعم التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا في الأعمال الناشئة، وتوفير التمويل والدعم المالي للمشاريع الريادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتحسين بيئة الأعمال التي تشجع على الابتكار والاستثمار في الريادة.

سابعاً: ضمان الاستدامة للشركات الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية

تعد استدامة الشركات الناشئة أمرًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، حيث تلعب هذه الشركات دورًا مهمًا في إحداث الوظائف وزيادة القيمة المضافة. يتعين على الشركات الناشئة تبني استراتيجيات الاستدامة التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتساهم في:

1. **تطوير المهارات والقدرات الريادية من خلال:**
   - دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية.
   - تقديم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة لتطوير مهارات ريادة الأعمال والابتكار.
2. **دعم وتحفيز الابتكار التكنولوجي من خلال:**
   - دعم البحث والتطوير في القطاعات التكنولوجية الواعدة.
   - إنشاء حاضنات أعمال ومراكز تكنولوجية لاحتضان الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

3. **ضمان الاستدامة المالية من خلال:**

- تنويع مصادر التمويل الموجه لدعم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الريادية.

4. **الممارسات الجيدة في ريادة الأعمال العربية من خلال:**

- تطوير مهارات القيادة والابتكار.
- تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات والتغييرات السريعة في السوق.
- تشجيع روح المبادرة والإبداع من الجوانب الرئيسية في النماذج الناجحة.
- تلعب الشراكات الفعّالة بين الأكاديميات والمؤسسات البحثية دوراً حيوياً في تقديم الدعم والموارد للرياديين.

ثامناً: المستهدفون

تستهدف الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال جميع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب القرار(حكومات ،أصحاب عمل، وعمال) و المؤسسات المعنية بريادة الأعمال ،ورواد الأعمال ،والبرلمانيين، والإعلاميين والفاعلين الاقتصاديين والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل ومكونات المجتمع المدني (الجمعيات التنموية، الجمعيات الإنتاجية القطاعية ....).

تاسعاً : آليات تقييم ومتابعة الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

أ. التقييم والمتابعة

تعد مرحلة التقييم والمتابعة واحدة من الخطوات الحيوية في تقييم نجاح الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال و يتطلب ذلك:

- القيام بتحليل دقيق لأداء الاستراتيجية ودراسة نتائجها وتأثيراتها على مجال ريادة الأعمال في العالم العربي.
- استخدام أدوات ومؤشرات الأداء المحددة مسبقًا، والتي تمكن من قياس نجاح الاستراتيجية وتحديد ما إذا كانت قد حقّقت الأهداف المحددة لها أم لا.
- المتابعة والتقييم من العناصر الأساسية في استراتيجية ريادة الأعمال، حيث تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الشركات الناشئة وتحديد مدى تقدمها ونجاحها. تتضمن هذه الآليات عدة مراحل منها وضع المعايير والمؤشرات الرئيسية للأداء ومتابعتها بشكل دوري.
- القيام بعمليات التقييم والمراجعة الدورية للأهداف والخطط لضمان تحقيقها بشكل فعال، و يتوجب تحديد الأدوات المناسبة لمتابعة أداء الشركات الناشئة، مثل تقارير الأداء المالي وتحليل البيانات ورصد التقدم نحو الأهداف، والتحولات في سوق العمل وغيرها من العوامل المؤثرة على أداء الشركة.

ب. مؤشرات الأداء وكيفية تقييمها تشمل مؤشرات الأداء عدة عناصر تقييمية مثل:

- **ال**إيرادات والأرباح، نسبة النمو والتوسع، مدى رضا العملاء والتحسينات في جودة المنتج أو الخدمة.
- تقييم هذه المؤشرات بشكل دوري ومنتظم لقياس الأداء ومراقبته.

- استخدام مؤشرات زمنية لتقييم سرعة تحقيق النتائج وتطور الأداء مع مرور الزمن، وهذا من شـــأنه أن يســـاعد في اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء وضمان نجاح الاستراتيجية.

ج. أدوات مـــــراقبة أداء الشـركات الناشـئة تشـمل الأدوات المسـتخدمة في مراقبة أداء الشركات الناشئة عدة عناصر أساسية:

- مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI's) التـي تساهم في قياس وتحليل الأداء وتحديد التقدم نحو الأهداف المحددة.
- أدوات تحليل البيانـات وإعداد تقارير دورية توضـــح الوضـــع المالي والإنتاجي والتسويقي للشركات.
- اسـتخدام أدوات لرصـد التغيرات في سـوق العمل وتقدير تأثيرها على الأداء.
- وضـع نظم متابعة دورية ومستمرة لضـمان استمرارية تحقيق الأهداف والتكيف مع التحديات والتغيرات الخارجية.

د. تقييم الأداء

- تقديم الدعم للدول الأعضـاء في تقييم تنفيذ اسـتراتيجيات ريادة الأعمال الوطنية، وتقديم توصـيات لتحسـين الأداء وضـمان تحقيق الأهداف المحددة.
- اجراء تقييم شـامل للاسـتراتيجية كل 3 سـنوات لتحديد نقاط القوة والضعف.

ه. إعداد التقـاريـر الدورية

- جمع البيانـات وتحليلها وإعداد تقارير دورية حول حالة ريادة الأعمال في الوطن العربي، مما يساعد على توجيه السياسات المستقبلية.

من خلال هذه الأدوار، تساهم منظمة العمل العربية في تحقيق بيئة ريادية مزدهرة ومستدامة في الوطن العربي، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ويعزز جميع متطلبات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

عاشراً : الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية

يبدأ العمل بهذه الاستراتيجية اعتباراً من تاريخ إقرارها من مؤتمر العمل العربي، ويتم ادخال تعديلات عليها مرة كل خمس سنوات اذا استدعت المستجدات في سوق العمل لذلك، ووفق خصوصية وآليات كل بلد عربي وموارده المتاحة.

تقرير

لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

مرفق رقم (4)

تقديم:

أولاً: تنفيذاً للمادة الخامسة عشر من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، قرر المؤتمر العام في دورته الحادية والخمسين (القاهرة ، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025) تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لغرض دراسة البند الخامس من جدول أعماله، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلي المؤتمر العام.

ثانياً: انتخبت اللجنة في بداية أعمالها هيئة رئاستها علي النحو التالي:

1. الأستاذة / سميرة محمد دخيل (حكومات / ليبيا) رئيساً ومقرر
2. الأستاذ / بسام مسلماني (عمال/ فلسطين) نائب للرئيس

ثالثاً: شارك في أعمال اللجنة عدد (46) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، (مرفق كشف بالأسماء).

رابعاً: قام بأعمال السكرتارية الفنية **كلاً من :**

الأستاذ / إسلام سناء ممثل السكرتير العام

الأستاذة / حنان قايد

الأستاذ / مروان عثمان الرايس

الأستاذة / دعاء محمد خير

الأستاذ / وليد اللموشي

وقد حضر اجتماع اللجنة **الاستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان** – رئيس لجنة الخبراء القانونيين، وذلك بهدف دعم التواصل بين لجنة الخبراء القانونيين ولجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وتعزيز الحوار بينهما من اجل النهوض بالنشاط المعياري العربي.

خامساً: عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومي الأحد والاثنين الموافقين 20 -21 إبريل / نيسان 2025، تدارست خلالهما البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر، والخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، والذي يحتوي على تقرير عن نتائج أعمال الدورة 45 للجنة الخبراء القانونيين، يتضمن دراسة لتقارير الدول الأعضاء السنوية حول اتفاقيات العمل العربية وردودها على ملاحظاتها السابقة، إضافة إلى التوصيات العامة للجنة.

سادساً: أسفرت مناقشات اللجنة عن **النتيجة التالية:**

بشأن متابعة اتفاقيات العمل العربية ذات الأرقام (3 / 4 / 5 / 7 / 8 / 11 / 12 / 13 / 15 / 16 / 17 / 18 / 19)، ودراسة ردود الدول العربية علي ملاحظات اللجنة السابقة، ومتابعة الموضوعات المتعلقة بمعايير وتشريعات العمل العربية، **تمت الموافقة علي تقرير لجنة الخبراء القانونيين في دورته 45.**

سابعاً: أخذت اللجنة علماً بما توصلت إليه لجنة الخبراء القانونيين بشأن التوصيات العامة، وتؤكد اللجنة علي دعمها لهذه التوصيات، وهي كما يلي:

1. **التنسيق الثلاثي بين أطراف الإنتاج:** ضرورة مراعاة حكومات الدول الأعضاء التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال عند إعداد الردود والتقارير التي يتم إرسالها لمكتب العمل العربي والخاصة بمتابعة معايير العمل العربية، وإن إرسال نسخة للعلم لا يمكن اعتباره تطبيقاً لنص المادة السابعة عشر من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

2. **الاستفادة من آلية التصديق الجزئي:** تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سيساعدها في تحقيق المزيد من التصديقات والانسجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها.
3. **العرض على السلطة المختصة بالتصديق:** تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة – بغض النظر على تسميتها – أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.
4. **الوصول إلى مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية:** لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أن عدم التصديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير. وترى اللجنة أن المبررات المشار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقيات وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية

إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية.

5. **إشراك المختصين بمعايير العمل في لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات – مؤتمر العمل العربي:** تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين المتمثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.
6. **إعداد التقارير وفق النماذج وإدراج نصوص التشريعات:** تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليه والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة، وأن تكون الإجابات مباشرة في الموضوع بذكر وجود التغطية التشريعية ونص المادة أو المواد التشريعية ذات العلاقة المباشرة الداعمة لذلك فقط.

وتدعو اللجنة المختصين بمعايير العمل في وزارات العمل ومنظمات اصحاب العمل والعمال إلى الاستفادة من الدليل الإرشادي حول متابعة معايير العمل العربية والمتاح عبر الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية – قسم الاتفاقيات والتوصيات.

7. **الالتزام بالمواعيد المحددة لإرسال التقارير:** تؤكد اللجنة على ضرورة التزام الدول الاعضاء بالمواعيد المحددة من قبل مكتب العمل العربي بإرسال التقارير حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.
8. **التواصل المباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء:** ترى اللجنة أنه من الضروري ان يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء وبالأخص التي لديها صعوبات في عرض الاتفاقيات أو التصديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.
9. **تكثيف الأنشطة الخاصة بمعايير العمل العربية:** تدعو إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربية وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

ثامناً: توصي لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بما يلي:

1. الإشادة بحرص مكتب العمل العربي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أدوات معيارية جديدة، تتناول المستجدات الخاصة بأسواق العمل العربية والقضايا التي تطرأ على عالم العمل، وتدعو اللجنة الدول العربية إلى التصديق على اتفاقيتي العمل العربي التي تم إصدارهما خلال عام 2024 (اتفاقية العمل العربية رقم 20 بشأن الأنماط الجديدة للعمل) و(اتفاقية العمل العربية رقم 21 بشأن التوجيه والتدريب المهني) لتحقيق الأهداف المرجوة من إصدار هاتين الاتفاقيتين.

2. دعوة منظمة العمل العربية إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار آداة معيارية حول **" الإجهاد الحراري".**
3. دعوة منظمة العمل العربية إلى عقد المزيد من الأنشطة والدورات التدريبية الخاصة بمعايير العمل العربية والعمل على الترويج لها.
4. أهمية الاستمرار في اختيار معايير العمل العربية التي يجب مراجعتها وإدخال تعديلات على احكامها حتى تتماشى مع التحديات الراهنة والتغيرات المستجدة وذلك في إطار العمل على تطوير معايير العمل العربية باعتبارها من أبرز الآليات الصادرة عن المنظمة في سبيل تطوير تشريعات العمل العربية.
5. أهمية الاستفادة من الأحكام الواردة في معايير العمل العربية (الاتفاقيات / التوصيات) في مجال تحديث تشريعات العمل لتتواكب مع المتغيرات الراهنة.
6. التأكيد على إشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي للمشاركة في لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الأمر الذى من شأنه تأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير .
7. الإشادة بجهود لجنة الخبراء القانونيين في إعداد التقرير وكذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مما يؤدى إلى دعم وتطوير نظام متابعة معايير العمل العربية.
8. تقديم الشكر والتقدير لسكرتارية اللجنة على الجهود المبذولة في تسهيل عمل اللجنة.

تاسعاً: في إطار تنفيذ الدول لالتزاماتها المنصوص عليها في نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، قدم مندوبو الحكومات لعدد من الدول العربية توضيحات وردود شفوية أمام لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بشأن الملاحظات المتعلقة بهم والواردة ضمن لجنة الخبراء القانونيين، وسيتم موافاة مكتب العمل العربي بردود كتابية رسمية لتضمينها في التقرير المقبل وفقاً للنظام النافذ.

عاشراً: توجه اللجنة الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية التي تبذل جهوداً نحو التصديق علي اتفاقيات العمل العربية سواء بالعرض علي السلطة المختصة أو بتذليل بعض الصعوبات التي تحول دون التصديق علي هذه الاتفاقيات، وكذلك للدول التي صادقت بالفعل علي اتفاقيات العمل العربية.

إحدى عشــر: الأمر معروض علي المؤتمر الموقر للتفضــل بالنظر والموافقة علي تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

رئيس اللجنة

السيدة / سميرة محمد دخيل

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
1	السيدة / سميرة محمد دخيل	رئيس اللجنة / مقرر	حكومات	دولة ليبيا
2	السيد / بسام مسلماني	نائب رئيس اللجنة	عمال	دولة فلسطين
3	السيد / بطي صالح السعدي	أصيل	حكومات	دولة الإمارات العربية المتحدة
4	السيدة / حياة بن اسماعيل	أصيل	حكومات	الجمهورية التونسية
5	الأستاذ / عبدالله بن غازي العتيبي	أصيل	حكومات	المملكة العربية السعودية
6	السيدة / حسنية عمر زائد	أصيل	حكومات	جمهورية السودان
7	الفاضل / عبد الله بن علي بن إبراهيم الأغبري	أصيل	حكومات	سلطنة عُمان
8	السيد / حمد علي عفيفه المري	أصيل	حكومات	دولة قطر
9	السيدة / رشا عبد الباسط عبد العزيز	أصيل	حكومات	جمهورية مصر العربية
10	السيدة / دينا محمود عبد التواب	أصيل	حكومات	جمهورية مصر العربية
11	السيدة / أسماء جمال عزيز	أصيل	حكومات	جمهورية مصر العربية
12	السيد / فؤاد مهداوي	أصيل	حكومات	المملكة المغربية
13	سكرتير أول / مواهب عادل الاهدل	أصيل	حكومات	الجمهورية اليمنية
14	السيد / سرور حمد عبيد الزوهري	أصيل	أصحاب أعمال	دولة الإمارات العربية المتحدة
15	السيد / محمد دقيش	أصيل	أصحاب أعمال	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
16	السيد / مرنيز الهامل	أصيل	أصحاب أعمال	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
17	الأستاذ / خالد بن محمد الشلير	أصيل	أصحاب أعمال	المملكة العربية السعودية
18	السيد / حمد علي معيقل المري	أصيل	أصحاب أعمال	دولة قطر
19	سعادة السيد / خالد زاهر العبد الفناطسة	أصيل	عمال	المملكة الأردنية الهاشمية
20	السيد / محمد علي الحجايا	أصيل	عمال	المملكة الأردنية الهاشمية
21	الأستاذ / مشعل الخديم	أصيل	عمال	دولة الإمارات العربية المتحدة
22	السيد / عبدالله عبد الرحمن محمد	أصيل	عمال	مملكة البحرين
23	السيد / حفيظ حفيظ	أصيل	عمال	الجمهورية التونسية
24	السيد / محمد زوبيري	أصيل	عمال	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
25	الأستاذ / خالد بن إبراهيم الخطاف	أصيل	عمال	المملكة العربية السعودية
26	الدكتور / سر الختم الأمين عبد القادر	أصيل	عمال	جمهورية السودان
27	السيد / محمد محمود حماد	أصيل	عمال	الجمهورية العربية السورية
28	الفاضل / محمد بن حمد بن محمد الهنائي	أصيل	عمال	سلطنة عُمان
29	الفاضل / جاسم بن حمود بن حمد المالكي	أصيل	عمال	سلطنة عُمان
30	السيد / حمد عبد الواحد الحمادي	أصيل	عمال	دولة قطر
31	السيد / بطرس سعادة	أصيل	عمال	الجمهورية اللبنانية
32	السيد / هشام أحمد فؤاد أحمد	أصيل	عمال	جمهورية مصر العربية
33	السيد / عبد الله الصالح أشريف	أصيل	عمال	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
34	السيدة / روزه أحمد السليطين	مناوب	حكومات	دولة قطر
35	السيدة / دانة مروان القطامي	مناوب	حكومات	دولة قطر
36	السيدة / الجازي يوسف الكواري	مناوب	حكومات	دولة قطر

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
37	السيد / كمال خليفة الهمالي	مناوب	حكومات | دولة ليبيا
38	السيد / وحيد حسين خليل	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
39	السيد / مصطفى مجدى محمود	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
40	الفاضلة / أسمة بنت راشد المسرورية	مناوب	أصحاب أعمال | سلطنة عُمان
41	السيد / محمد سعد المهندي	مناوب	أصحاب أعمال | دولة قطر
42	السيد / جعفر ناجي سلمان أحمد	مناوب	عمال | مملكة البحرين
43	السيدة / سناء شكيب واكد	مناوب	عمال | الجمهورية العربية السورية
44	السيد / أحمد شمسان المناعي	مناوب	عمال | دولة قطر
45	السيد / جورج العلم	مناوب	عمال | الجمهورية اللبنانية
46	السيد / محمدو الرباني	مناوب	عمال | الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الاجمالي	46

تقرير

لجنة السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي

مرفق رقم (5)

تقديم:

أولاً: استناداً إلى احكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر في دورته الحادية والخمسين (القاهرة، 19 – 26 إبريل/ نيسان 2025)، لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند الثامن من جدول أعماله وعنوانه **" السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي".**

ثانياً: وعملاً بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، بشأن تشكيل هيئة مكتب اللجان المنبثقة عن المؤتمر، عقدت اللجنة اجتماعها الأول يوم الأحد الموافق 20 إبريل / نيسان 2025، لمناقشة البند الثامن من جدول الأعمال، اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على **النحو التالي:**

- الأستاذة / إبتسام بنت فهد السعيد (أصحاب الأعمال / السعودية) رئيساً
- السيد/ حسين قرابصة (عمال / فلسطين) نائب للرئيس
- السيد/ عباس صابر عباس محمد (عمال / مصر) مقرراً

ثالثاً: شارك في أعمال اللجنة **عدد (54)** عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، (مرفق كشف بالأسماء).

رابعاً: قام بأعمال السكرتارية الفنية **كلاً من :**

- **الأستاذة / دينا سعيد ممثل السكرتير العام**
- الأستاذ / محمد عبد الهادي
- الأستاذة / دعاء عبد الرحمن

خامساً: عقدت اللجنة إجتماعاتها خلال يومي الأحد والاثنين الموافقين 20 -21 إبريل / نيسان 2025، لمناقشة البند الثامن من جدول أعمال المؤتمر والمعنون بـ **" السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي"**، حيث إعتمدت اللجنة وثيقة البند التي أعدها مكتب العمل العربي كورقة عمل أساسية شكلت محور مناقشات اللجنة.

سادساً: بعد تقديم عرض مرئي لمحتوى البند، وفي ضوء المناقشات حول موضوع وثيقة البند الثامن التي أجريت من قبل أعضاء اللجنة **توصي اللجنة الفنية بما يلي:**

- التأكيد على أن السياسات الاجتماعية الشاملة ليست خياراً، بل هي ضرورة لبناء مستقبل أكثر عدلاً واستدامة للجميع.
- العمل على تعزيز وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وفق رؤية مبتكرة تضمن شمولية الحماية كحق إنساني للجميع، لإرساء السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تعزيز دورها المحوري كركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

- إدراج الحماية الاجتماعية الشاملة في الأطر الدستورية والقانونية باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وأن تشمل مجموعة الفئات المتنوعة، لا سيما الأكثر هشاشة منها.
- مأسسة الحوار الاجتماعي وتوسيعه وإشراك أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الحماية الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية في معالجة الفجوات والاحتياجات والحواجز التي تحول دون الوصول إلى الحماية الاجتماعية، واتخاذ القرارات بشأن حقوقهم ومصالحهم.
- التنسيق بين برامج الحماية الاجتماعية المساهمة وغير المساهمة وإنشاء إطار مؤسسي موحد يعمل على توحيد البيانات والمعلومات حول تقديم الخدمات والمستفيدين منها.
- توظيف التكنولوجيات الرقمية لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية، من خلال وضع وتطوير سياسات للتحول الرقمي والاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية والعمل على رفع مستوى الوعي والمعرفة بين المواطنين حول استعمال التكنولوجيات الرقمية.
- تطوير استراتيجيات الحماية الاجتماعية وتعزيز آليات حوكمة لمواجهة الصدمات والاستجابة لها بشكل فعال، مع تحقيق إمكانية عالية للتكيف والديناميكية والاستجابة للحاجة المستمرة إلى تحسين وتصميم وتنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية المحددة وطنياً.
- دعم التعاون بين الدول العربية ومؤسساتها المعنية في اتجاه تبادل البيانات والخبرات والتجارب الناجحة ووضع رؤية موحدة لحماية اجتماعية شاملة وفعالة لتحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

- السعي المستمر في إيجاد طرق وحلول تضمن توفير حيز مالي ملائم لضمان استدامة وكفاية منافع برامج الحماية الاجتماعية.
- دعم وتشجيع مبادرات الحماية الاجتماعية التضامنية وإضفاء الطابع الرسمي عليها.
- تمكين المرأة من خلال وضع سياسات اجتماعية شاملة تضمن تحقيق المساواة بين الجنسين اقتصادياً واجتماعياً، والعمل على توفير برامج مخصصة تمكن المرأة من الوصول الى الخدمات الأساسية وتدعم مشاركاتها في سوق العمل.
- الاستثمار في البرامج التي تعزز القدرة الإنتاجية وتحسين الفرص الاقتصادية من خلال توجيه برامج الحماية الاجتماعية نحو الاسر الأكثر حرمانا، لتعزيز قدراتها الإنتاجية، وتوفير فرص عمل لائقة، مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- تعزيز برامج عمل الادماج الاقتصادي للحد من عدم المساواة والاقصاء، وإيجاد وظائف عمل افضل تتوافق مع التطورات التكنولوجية، وإنهاء دورة الفقر بين الأجيال بما في ذلك للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- التأكيد على تصميم برامج حماية إجتماعية شاملة مراعية لعمالة الأطفال، تماشياً مع التوجهات العربية والدولية الرامية الى القضاء على عمالة الأطفال، بما يضمن توفير بيئة آمنة للطفل تساهم في تحفيز نموه، وازدهاره، واستقراره وصون كرامته.
- العمل على التمكين الاقتصادي للفئات الهشة من خلال برامج داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال توفير تمويل ميسر أو تدريب لرواد الاعمال.

- توفير الحد الأدنى للأجر الأمن الذى يحقق الكفاية والعيش الكريم للأسر في ظل التضخم الاقتصادي والأزمات والتحديات التي تواجه الدول العربية.
- تبني سياسات عمالة مناسبة لتوسيع فرص العمل، وإعتماد سياسات تشجيع الإنتاج وحماية القطاع الخاص من المنافسة غير العادلة مع الكيانات الكبرى.

سابعاً: الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالنظر والموافقة على التقرير.

رئيس اللجنـــة

الأستاذة / إبتسام بنت فهد السعيد

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
1	الأستاذة / ابتسام بنت فهد السعيد	رئيس اللجنة	أصحاب أعمال | المملكة العربية السعودية
2	السيد / حسين قر ابصة	نائب رئيس اللجنة	عمال | دولة فلسطين
3	السيد / عباس صابر عباس محمد	مقرر	عمال | جمهورية مصر العربية
4	السيدة / رشا عاصم	أصيل	حكومات | دولة الإمارات العربية المتحدة
5	السيدة / ريم العمودي	أصيل	حكومات | دولة الإمارات العربية المتحدة
6	السيدة / فريال غراب	أصيل	حكومات | الجمهورية التونسية
7	المهندس / عبدالمحسن بن منصور العيسى	أصيل	حكومات | المملكة العربية السعودية
8	السيد / عبد المنعم عوض عطا المنان	أصيل	حكومات | جمهورية السودان
9	الفاضل / عبد الله بن علي بن إبراهيم الأغبري	أصيل	حكومات | سلطنة عُمان
10	الفاضل / سليمان بن زهران الهنائي	أصيل	حكومات | سلطنة عُمان
11	الفاضل / الحارث بن محمود السعدي	أصيل	حكومات | سلطنة عُمان
12	الفاضلة / زينة بنت سعيد المالكية	أصيل	حكومات | سلطنة عُمان
13	السيد / سعد سلطان العبد الله	أصيل	حكومات | دولة قطر
14	السيدة / دانة مروان القطامي	أصيل	حكومات | دولة قطر
15	السيد / عبد الناصر عبدالسلام ميلاد	أصيل	حكومات | دولة ليبيا
16	السيدة / رشا عبد الباسط عبد العزيز	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
17	السيدة / ريم فيصل محمد	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
18	السيدة / نهلة محمد محمود	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
19	السيدة / أسماء بن سلامة	أصيل	حكومات | المملكة المغربية
20	الدكتور / فيدل منذوق	أصيل	حكومات | الجمهورية اليمنية
21	السيدة / هند سليمان محمد بن سليمان	أصيل	أصحاب أعمال | دولة الإمارات العربية المتحدة
22	السيد / خليل الغرياني	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية التونسية
23	السيد / محمد لصنامي	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
24	السيد / فيصل و اقنوني	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
25	السيد / عبدالرحيم النصري حمزة	أصيل	أصحاب أعمال | جمهورية السودان
26	السيد / محمد سعد المهندي	أصيل	أصحاب أعمال | دولة قطر
27	الدكتورة / ريهام عادل	أصيل	أصحاب أعمال | جمهورية مصر العربية
28	السيد / محمد علي الحجايا	أصيل	عمال | المملكة الأردنية الهاشمية
29	السيد / يوسف أحمد يوسف	أصيل	عمال | مملكة البحرين
30	السيد / ياسر عبدالرحمن جناحي	أصيل	عمال | مملكة البحرين
31	السيد / عقيل عبد الله حسن إسماعيل	أصيل	عمال | مملكة البحرين
32	السيد / حمو طواهرية	أصيل	عمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
33	الأستاذ / عبد الله بن سعد الشهري	أصيل	عمال | المملكة العربية السعودية
34	السيدة / سناء شكيب واكد	أصيل	عمال | الجمهورية العربية السورية
35	الفاضلة / عايدة بن شامس الهاشمية	أصيل	عمال | سلطنة عُمان
36	السيد / جورج العلم	أصيل	عمال | الجمهورية اللبنانية

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
37	ملحق تاني / روني شعبان	أصيل	جامعة الدول العربية
38	السيدة / حياة بن اسماعيل	مناوب	حكومات | الجمهورية التونسية
39	السيد / حمد علي عفيفه المري	مناوب	حكومات | دولة قطر
40	السيدة / نورة سلطان الدوسري	مناوب	حكومات | دولة قطر
41	السيدة / جيهان عبد المنعم على	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
42	السيدة / فاطمة حسين بكرى	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
43	المهندس / عبد الله عمر قاضي	مناوب	أصحاب أعمال | المملكة العربية السعودية
44	الفاضل / صالح بن محمد البلوشي	مناوب	أصحاب أعمال | سلطنة عُمان
45	السيد / عبد العزيز صالح الكواري	مناوب	أصحاب أعمال | دولة قطر
46	السيدة / العنود زايد المهندي	مناوب	أصحاب أعمال | دولة قطر
47	السيد / مشاعل اسماعيل المطوع	مناوب	أصحاب أعمال | دولة الكويت
48	السيد الأستاذ / محمد عاطف	مناوب	أصحاب أعمال | جمهورية مصر العربية
49	السيد / يوسف خليل إبراهيم المقهوي	مناوب	عمال | مملكة البحرين
50	السيد / محمد محمود حماد	مناوب	عمال | الجمهورية العربية السورية
51	السيد / علي طاهر ياسين	مناوب	عمال | الجمهورية اللبنانية
52	السيد / يعقوب عاشور	مناوب	عمال | الجمهورية الإسلامية الموريتانية
53	السيد / عبد الله الصالح أشريف	مناوب	عمال | الجمهورية الإسلامية الموريتانية
54	السيد / محمد خليفة	مراقب	الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

الاجمالي	54

تقرير

لجنة العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

مرفق رقم (6)

تقديم:

أولاً: استناداً إلى احكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر في دورته الحادية والخمسين (القاهرة، 19 – 26 إبريل/ نيسان 2025)، لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند التاسع من جدول أعماله وعنوانه **" العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ".**

ثانياً: وعملاً بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، بشأن تشكيل هيئة مكاتب اللجـــان المنبثقـــة عن المؤتمـــر، عقـــدت اللجنـــة اجتماعهـــا الأول يوم الأحد الموافق 20 إبريل / نيسان 2025، لمناقشة البند التاسع من جدول الأعمال، اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على **النحو التالي :**

الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العبيري (أصحاب أعمال/ السعودية) رئيساً

السيد/ علي عبد الباسط علي محمد (عمال / مصر) نائب للرئيس

المهندسة / عواطف عبد الله أبو دربالة (حكومات / ليبيا) مقررة

ثالثاً: شـــارك في أعمـــال اللجنـــة عدد **(55)** عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة ، (مرفق كشف بأسماء السادة أعضاء اللجنة).

رابعاً: قام بأعمال السكرتارية الفنية **كلاً من :**

الأستاذة / منجية الهادفي ممثل السكرتير العام

الأستاذة / مستورة عطية الجراري

الدكتور / الحسين حسن محمد

الأستاذة / مريم شعبان

خامساً: عقدت اللجنة إجتماعاتها خلال يومي الأحد والاثنين الموافقين 20 -21 إبريل / نيسان 2025، لمناقشة البند التاسع من جدول أعمال المؤتمر والمعنون بـ **" العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة "،** حيث إعتمدت اللجنة وثيقة البند التي أعدها مكتب العمل العربي كورقة عمل أساسية شكلت محور مناقشات اللجنة.

سادساً: بعد تقديم عرض مرئي لمحتوى البند، وفي ضوء المداخلات والمناقشات التي أجريت من قبل أعضاء اللجنة تم التوصل إلى **التوصيات التالية :**

دعوة الدول العربية للتوجه نحو سياسات العناقيد الاقتصادية، وذلك من خلال :

1) المزيد من العمل والتعمق في الإطار المفاهيمي للعناقيد الاقتصادية

2) توفير الدعم المعلوماتي والمالي والجبائي / الضريبي لمساعدة اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تدعم فكرة العناقيد الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

3) تحسين البنية التحتية ورفع القيود عن المواد الخام لتسهيل عمل العناقيد وتنمية صادراتها وتعزيز مناخ الاستثمار والمنافسة في الأسواق العالمية.

4) تطوير مؤشرات قياس أداء العناقيد الاقتصادية واستخدام أدوات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحليل كافة العناقيد.

5) إعداد الخطط والسياسات العربية والإقليمية لتفعيل الشراكات في إطار توظيف العناقيد الاقتصادية، وحوكمتها بما يخدم التصدي لمواجهة الأزمات والكوارث.

6) إعداد دراسات مقارنة معيارية مع دول متميزة في إنشاء ودعم العناقيد الصناعية والاستفادة من تجارب هذه الدول.

7) تعزيز جهود التوعية و الإعلام و النشر عبر مختلف وسائل و منصات التواصل الاجتماعي ذات العلاقة في مختلف الدول العربية حول العناقيد الإقتصادية بين أطراف الإنتاج الثلاثة بما يتوافق مع خصوصيات وامكانيات كل دولة .

8) تفعيل الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث العلمي بالقطاع الخاص والحكومي لدعم البحوث والدراسات و تطوير سياسات العناقيد الاقتصادية.

9) تحفيز العناقيد التخصصية الإقليمية عبر إنشاء عناقيد تخصّصية مشتركة بين أكثر من دولة عربية في مجالات متكاملة، وتشجيع العناقيد التي تدمج الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة والطاقة المتجددة.

10) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى :

- تعزيز الحوار الثلاثي للتشاور في وضع خطط لاعتماد سياسات العناقيد وانعكاساتها على المؤسسة وشروط العمل.
- تعزيز التعاون فيما بينها لمساعدة الشركات الريادية الناشئة على اتخاذ القرارات السليمة لتحقيق النهضة الشاملة.
- دعم العمل التعاوني في إطار الاقتصاد الإجتماعي والتضامني.

سابعاً: الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالنظر والموافقة على التقرير.

رئيس اللجنـــة

الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العييري

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
1	الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العييري	رئيس اللجنة	أصحاب أعمال | المملكة العربية السعودية
2	السيد / على عبد الباسط على محمد	نائب رئيس اللجنة	عمال | جمهورية مصر العربية
3	المهندسة / عواطف عبدالله ابودربالة	مقرر	حكومات | دولة ليبيا
4	الدكتورة / حصة الخيال	أصيل	حكومات | دولة الإمارات العربية المتحدة
5	السيدة / حياة بن اسماعيل	أصيل	حكومات | الجمهورية التونسية
6	المهندس / مساعد بن عبدالرحمن السديري	أصيل	حكومات | المملكة العربية السعودية
7	السيدة / إيمان محمد الطيب	أصيل	حكومات | جمهورية السودان
8	السيد / على فاروق فؤاد	أصيل	حكومات | جمهورية العراق
9	السيدة / رشا عبد الباسط عبد العزيز	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
10	السيدة / راجيا محمد حسن	أصيل	حكومات | جمهورية مصر العربية
11	السيدة / خديجة طويل	أصيل	حكومات | المملكة المغربية
12	السيدة / عائشة محمد الجاسم	أصيل	أصحاب أعمال | دولة الإمارات العربية المتحدة
13	السيد / جربو الحاج	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
14	السيد / عبد المجيد شعر الديب	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
15	السيد / عبد الرؤوف بن جدو	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
16	السيد / مرنيز الهامل	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
17	السيد / عبد السلام محمد	أصيل	أصحاب أعمال | جمهورية السودان
18	السيد / جمال عطاالله جو ابره	أصيل	أصحاب أعمال | دولة فلسطين
19	السيد / محمود علي علان	أصيل	أصحاب أعمال | دولة فلسطين
20	الدكتور/ خيري المصري	أصيل	أصحاب أعمال | دولة فلسطين
21	السيدة / العنود زايد المهندي	أصيل	أصحاب أعمال | دولة قطر
22	السيد / طلال حجازي	أصيل	أصحاب أعمال | الجمهورية اللبنانية
23	السيد / محمد طلعت محمد احمد	أصيل	أصحاب أعمال | جمهورية مصر العربية
24	السيد / محمد علي الحجايا	أصيل	عمال | المملكة الأردنية الهاشمية
25	الدكتورة / حصه عبيد الطنيجي	أصيل	عمال | دولة الإمارات العربية المتحدة
26	السيدة / صفية محمد شمسان	أصيل	عمال | مملكة البحرين
27	السيدة / مليكة بوطاوي	أصيل	عمال | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
28	الدكتور/ محمد بن علي القرني	أصيل	عمال | المملكة العربية السعودية
29	السيد / محمد محمود حماد	أصيل	عمال | الجمهورية العربية السورية
30	الفاضل / طارق بن موسى العزري	أصيل	عمال | سلطنة عُمان
31	السيد / غسان البقاعي	أصيل	عمال | دولة فلسطين
32	السيد / عيد الناموني	أصيل	عمال | دولة فلسطين
33	السيد / أسامة الحج احمد	أصيل	عمال | دولة فلسطين
34	السيد / أحمد شمسان المناعي	أصيل	عمال | دولة قطر
35	السيد / علي طاهرياسين	أصيل	عمال | الجمهورية اللبنانية
36	النائب / خالد عبد اللطيف عيش	أصيل	عمال | جمهورية مصر العربية

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
37	السيد / محمد إبراهيم عبد ربه سعد	أصيل	عمال | جمهورية مصر العربية
38	السيد / يوسف علي عبد الكريم	أصيل	الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
39	السيدة / فريال غراب	مناوب	حكومات | الجمهورية التونسية
40	السيد / سعد سلطان العبد الله	مناوب	حكومات | دولة قطر
41	السيد / فهد مبارك الهاجري	مناوب	حكومات | دولة قطر
42	الدكتورة / نورة غانم الهاجري	مناوب	حكومات | دولة قطر
43	السيدة / اعتدال محمد ابوقرش	مناوب	حكومات | دولة ليبيا
44	السيدة / هبه أحمد حنفى	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
45	السيدة / أميرة فتحى فهمى	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
46	السيدة / دعاء محمد أحمد مصطفى	مناوب	حكومات | جمهورية مصر العربية
47	الفاضل / سالم بن سعيد العلوي	مناوب	أصحاب أعمال | سلطنة عُمان
48	الفاضلة / أسمة بنت راشد المسرورية	مناوب	أصحاب أعمال | سلطنة عُمان
49	السيد / عبد العزيز صالح الكواري	مناوب	أصحاب أعمال | دولة قطر
50	السيد / علي محمد الحسيان	مناوب	أصحاب أعمال | دولة الكويت
51	السيد / عقيل عبد الله حسن إسماعيل	مناوب	عمال | مملكة البحرين
52	السيدة / سناء شكيب واكد	مناوب	عمال | الجمهورية العربية السورية
53	السيد / حمد عبد الواحد الحمادي	مناوب	عمال | دولة قطر
54	السيد / بطرس سعادة	مناوب	عمال | الجمهورية اللبنانية
55	السيد / محمد خليفة	مراقب	الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

الاجمالي	55

مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025